جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم التسيير التخصص: تسيير استراتيجي

آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة ANADE ، ANGEM، CNAC لولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:

بوسنة عفيفية

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفحة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بر اينيس عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	قارة مصطفى فاطمة زهراء	أستاذة محاضرة B	جامعة مستغانم
مناقشا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر A	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020-2021

قال تعالى: { يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَات}

المجادلة : 11

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام.

أهدي عملي، تعبي وشقائي الى من أحمل اسمه بكل فخرومن افتقده منذ الصغرواشتاقت له العين ومن يرتعش القلب لذكره أبي رحمه الله وجعل مأواه الفردوس الأعلى.

أهديه الى من ربتني وعلمتني رغم مرضها ومن زرعت فيني الأمل والقوة أمي حبيبتي

ورفيقة دربي أسال الله أن يرزقها الصحة والعافية.

أهديه الى عائلتي وأحبابي إخوتي فريدة، عفيف، ملاك حياة، طاهر

أهديه الى كل من ساندني في حياتي وترك بصمتا فيها

الشكر والتقدير

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبله ويسرت لنا من يعيننا على تحصيله وعلمتنا ما لم نكن نعلم والصلاة والسلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين.

أتوجه بجزيل الشكر الى **الأستاذة قارة مصطفى فطيمة الزهراء** التي أشرفت على هذه المذكرة ، وساهمت بملاحظاتها وارشاداتها التي أفادتني في إتمام هذا العمل.

أتوجه بشكري كذلك للأستاذ مدير التشغيل لولاية مستغانم **السيد مشتي البشير**.

أشكر كذلك **الأستاذ عبد القادرحجيج** على مجهوداته.

وأشكر طاقم عمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع مستغانم وطاقم عمل الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر وكذلك أشكر طاقم عمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لحسن استقبالهم والمساعدات التي قدموها لي لاتمام هذا البحث.

وأتقدم بشكري لكل أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية ،التجارية والعلوم التسيير وبالأخص أساتذة فرع تسيير استراتيجي وكل الزملاء الطلبة دفعة 2020-2021 .

الفهرس

العنوان الصفحة

آية قرآنية

الإهداء.....I

الشكر والتقدير II

الفهرس.....III

فهرس الجداول والأشكال البيانية.....VI

فهرس الملاحق.....XI

قائمة الإختصارات.....XII

المقدمة.....2-5

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....7-31

تمهيد.....7

المبحث الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....8

المطلب الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....8-11

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....11-16

المبحث الثاني: خصائص، أهمية ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....17

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....17-18

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....18-21

المطلب الثالث: معوقات وعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....21-25

المبحث الثالث: ماهية تمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....26

المطلب الأول: مفهوم التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....26

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية في تمويل المشروعات.....27

المبحث الرابع: أنواع، أهمية ووظائف التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....28

المطلب الأول: أنواع التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....28

المطلب الثاني: أهمية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....29

المطلب الثالث: وظائف التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....30-29

خلاصة.....31

الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالات المساهمة في عملية الدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة –دراسة حالة – ANADE، ANGEM، CNAN لولاية مستغانم.....71-33

تمهيد.....33

المبحث الأول: وكالات المساهمة في عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية

مستغانم –دراسة حالة – ANADE، ANGEM، CNAC 34

المطلب الأول: مفاهيم حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية مقاولاتية ANADE.....41-34

المطلب الثاني: مفاهيم حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM 46-41

المطلب الثالث: مفاهيم حول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC 51-46

المبحث الثاني: حصيلة الوكالات المساهمة في عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– دراسة حالة – ANADE، ANGEM، CNAC لولاية مستغانم خلال سنة 2020..... 52

المطلب الأول: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لسنة 2020 55-52

المطلب الثاني: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال سنة 2020 64-55

المطلب الثالث: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لسنة 2020.....70-64

خلاصة 71

الخاتمة.....75-73

قائمة المراجع.....80-77

الملاحق.....92-82

الملخص

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	معيار العمالة كأساس لتمييز المشروعات وفقا لمركز التجارة الدولية	9
2-1	تعريف الصناعات الصغيرة في مجموعة من الدول حسب معيار العمال	9
3-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	12
4-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تايلندا	15
5-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون الجزائر	16
2-1	الهيكل التنظيمي الذي يسير عليه عمل فرع مستغانم للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE	16
2-2	التمويل من المستوى الأول	36
3-2	التمويل من المستوى الثاني	38
4-2	التمويل من المستوى الأول	38
5-2	التمويل من المستوى الثاني	40
6-2	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع مستغانم	40
7-2	صيغ التمويل الممنوحة من جهاز القرض المصغر	43
8-2	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع مستغانم	44
9-2	التركيبة المالية للمشاريع حسب قيمتها الاجمالية في ظل المرسوم 02/04	47

10-2	التركيبة المالية للمشاريع حسب قيمتها الاجمالية في ظل المرسوم التنفيذي 104/11	48
11-2	حصيلة نشاط وكالة ANADE فرع مستغانم لسنة 2020	49
12-2	توزيع عدد المؤسسات الممولة من طرفANADE حسب القطاعات خلال سنة 2020	53
13-2	نسب مناصب العمل المستحدثة حسب القطاعات لسنة 2020	54
14-2	حصيلة الملفات المودعة حسب كل نشاطANGEM لسنة 2020	55
15-2	توزيع المشاريع الممولة للصيغة التمويلية التي لا تتجاوز 40.000 دج	56
16-2	توزيع المؤسسات الممولة حسب القطاعات والجنس (نساء/رجال) لسنة 2020	57
17-2	توزيع المشاريع الممولة للصيغة التمويلية 100.000 دج	58
18-2	توزيع المؤسسات الممولة حسب القطاعات والجنس (نساء/رجال) لسنة 2020	59
19-2	توزيع المشاريع الممولة للصيغة التمويلية 1.000.000 دج	60
20-2	توزيع عدد المؤسسات الممولة حسب القطاعات والجنس (نساء/رجال) لسنة 2020	61
21-2	مناصب العمل المستحدثة حسب الفئة التمويلية لسنة 2020	62
22-2	نسب المؤسسات الممولة حسب الجنس (نساء/رجال) لسنة 2020	63
23-2	حصيلة نشاط وكالة CNAC فرع مستغانم لسنة 2020	64
24-2	توزيع المؤسسات الممولة حسب القطاعات لسنة 2020	65
25-2	توزيع عدد المؤسسات الممولة من طرفCNAC حسب القطاعات لسنة 2020	66

26-2	نسبة تمويل المستوى الأول و المستوى الثاني خلال سنة 2020	67
27-2	نسب مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات لسنة 2020	68 69
28-2	توزيع المؤسسات الممولة حسب الجنس(رجال/نساء) لسنة 2020	70

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	مؤسسة نجارة الحديد والالمنيوم الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	82
02	البطاقة التقنية للمؤسسة الإنتاجية بقدور بن عطية الحاج	82
03	صور لمنتجات مؤسسة بقدور بن عطية الحاج	83
04	صور لمنتجات مؤسسة بقدور بن عطية الحاج	83
05	صور لمنتجات مؤسسة بقدور بن عطية الحاج	84
06	مهام الوكالة	85
07	الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة في اطار جهاز الوكالة	86
08	مرحلة توسيع القدرات الإنتاجية	87
09	مسار انشاء مؤسسة مصغرة	88
10	صيغ التمويل	89
11	الوثائق المطلوبة لغرض تكوين ملف القرض المصغر	90
12	الوثائق المطلوبة لشراء المواد الأولية	90
13	قصة نجاح صاحب مشروع في مجال الصيد البحري لدى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	91
14	شروط الالتحاق بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة	91
15	دليل صاحب المشروع	92

الكلمة	معناها
ص	صفحة
ن	نساء
ر	رجال
م	مجموع
ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

المقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، حيث ثمة اتفاق على أهميتها في النشاط الاقتصادي. نتيجة للنجاح الذي حققته في عدة دول ولما تقدمه من خدمات الدعم المؤسسات الاقتصاد من جهة ثانية.

فيرى الكثير من الاقتصاديين أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها، يعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام ؛ والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، خاصة اعتماد الدول النامية اقتصاديا على عوائد الموارد الطبيعية، والتي عجلت بإعادة تصحيح الأوضاع الاقتصادية بعد فشل الاستراتيجيات المتبعة، ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

قامت الجزائر بتبني عدة استراتيجيات من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتطوير وتنويع القدرة الإنتاجية و ذلك بالنهوض بهذا القطاع و إيجاد بديل فعال يسمح بتطوير الاقتصاد و تنويعه والعمل على تغطية عجز قطاع المحروقات الذي انخفضت وارداته بشكل كبير.

إلا أن هذه المؤسسات تعاني جملة من الصعوبات والمشاكل منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة كالمشاكل الإدارية والتنظيمية والمتعلقة باليد العاملة الغير المؤهلة، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشاكل التسويق والمشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا وغيرها، ولعل أكبر هذه المشاكل تلك المتعلقة بالحصول على مصادر التمويل المختلفة.

سارعت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول على تطبيق مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي وحل المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وذلك بإقامة أجهزة حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي للمؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو، و من بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتامين على البطالة.

الإشكالية:

بناءا على ما سبق، ونظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ومن هذا المنطلق يمكن أن تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

-ما مدى مساهمة هيئات المرافقة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية مستغانم؟

وحتى نستطيع الالمام بالإجابة على الإشكالية نطرح مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

.هل خلقت هيئات الدعم والتمويل(ANADE ، CNAC، ANGEM) نتائج إيجابية في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية مستغانم.

- ما هو الدور التي تلعبه هيئات الدعم والتمويل (ANADE، CNAC، ANGEM) في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

-هل هذه الهيئات الحكومية كافية للاستجابة لمتطلبات المحيط الاقتصادي؟

الفرضيات:

من أجل تحليل الإشكالية والإجابة المبدئية على التساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- لم تخلق هيئات الدعم والتمويل (ANADE)،CNAC ، ANGEM) أي نتائج إيجابية.

- لهيئات الدعم و التمويل (CNAC، ANADE،ANGEM) دور مهم في تنمية و تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- تعتبر هذه الهيئات الحكومية كافية للاستجابة والنهوض بمتطلبات المحيط الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

من أبرز أهداف هذه الدراسة:

- معرفة الإطار العام لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-التعرف على أبرز الآليات الفاعلة في تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الاطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها.

أهمية الموضوع:

- ابراز دور البرامج الداعمة والإجراءات المقدمة من طرف الدولة في اطار دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-تسليط الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعريف بها.

-أهمية التمويل ودوره في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مبررات اختيار الموضوع:

-الرغبة الشخصية في انشاء مؤسسة مصغرة مستقبلا.

-التعرف على أبرز الاليات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية واثبات صحة الفرضيات المقترحة او نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري

للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وكذا الاعتماد على الدراسة الميدانية وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية، كالجداول والاشكال البيانية بالاعتماد على برامج معالجة الجداول EXCEL 2016.

الدراسات السابقة:

-حنيفي امينة ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة الجزائر- ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018، حيث تطرق في هذه الدراسة الى مصادر ومشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع خاصة من الجانب التمويلي ومحاولة التوصل الى الإجراءات التي يمكن من خلالها تطبيق نظريات التمويل على ارض الواقع.

- هيبة بوعبد الله ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009 .تم في هذه الدراسة التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمشاكل والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى توضيح مختلف آليات دعم هذه المؤسسات وأهم الإجراءات المستحدثة المساهمة في عملية التمويل.

-عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة جالة الجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة وهران 2010/2009، حيث تطرق في هذه الدراسة على الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجسيد الدور المنوط بها في قطاع التشغيل والتصدير في ظل التغيرات العالمية الحالية وتسليط الضوء على الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة معظلة البطالة خاصة في ظل استخدام المؤسسات الكبيرة لتكنولوجيا قليلة العمالة من جهة وإيجاد بدائل للمحروقات من جهة أخرى.

هيكل الدراسة

فيما يخص الجانب النظري سنتناول في الفصل الأول حول مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وذلك بالتعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خصائصها واهميتها ، والعراقيل التي تواجهها وكذلك تطرقنا الى مفهوم التمويل ، أهميته ووظائفه.

أما الفصل الثاني خاص بالدراسة الميدانية لأهم الهياكل المالية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و المتمثلة في الوكالة الوطنية للدعم و التنمية المقاولاتية ANADE، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

صعوبات الدراسة

إن هذا العمل لا يخلو من بعض العقبات لا سيما في هذه الأوضاع الخاصة بمرض كورونا فقد تعثر علينا الاحتكاك اللازم بالمؤسسات لاقتناص معلومات اكثر و تجسيد للمعلومات الجمعة،

وكذلك تمثلت في صعوبة الحصول على المعطيات والاحصائيات المدققة ذات الصبغة الرسمية، وهذا راجع لمبدأ السرية المطبق.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعا مهما لدى متخذي القرار الاقتصادي، له أهمية كبيرة ويعتبر نواة وعصب التنمية الاقتصادية.

لذلك نلاحظ اهتمام دول العالم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تعمل على تنميتها وتطويرها من خلال تسهيل عملية خلقها و دعمها فبكل مرحلة اقتصادية يمر بها العالم تتغير مجرى الاحداث بفضل هذه المؤسسات التي تقدر على مواجهة التغيرات، التكيف مع الظروف والاضطرابات إضافة على مرونتها تجاه الازمات التي تميزها على المؤسسات الكبيرة.

وعلى هذا الأساس وبغرض التعرف والإلمام بالجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويلها قمنا بتقسيم الفصل إلى 4 مباحث كالتالي:

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: خصائص، أهمية ومعوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: معوقات وعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: ماهية التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: مفهوم التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية في تمويل المشروعات

المبحث الرابع: أنواع ، أهمية و وظائف التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: أنواع التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثاني: أهمية التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثالث: وظائف التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعاريف او تعريف شامل او محدد يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد ان هناك عدة تعاريف بسبب اختلاف المعايير المستخدمة او اختلاف الإطار الذي يتم فيه استخدام هذه المعايير وهذا راجع الى تطور الاقتصادي و العلمي والتكنولوجي الحاصل و عليه فاصبح من غير الممكن إيجاد تعريف محدد يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب 1: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا بد من التعرض لأهم المعايير المعتمدة في ذلك، ويذكر منها على سبيل المثال لا الحصر معيار العمال ، رأس المال، مستوى التنظيم، درجة الانتشار كمية او قيمة الإنتاج حجم المبيعات مستوى الجودة .. وقد يستخدم أي من المعايير منفردا كما قد يحتاج الامر لاستخدام اكثر من معيار واحد في نفس الوقت[1].

1-تعاريف وفق المعايير الكمية:

إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد الى جملة من المعايير و المؤشرات الكمية والإحصائية المحدد للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف احجام المؤسسات[2].

1-1-عدد العمال:

يعتمد هذا المعيار على عدد العمال في المنشاة من خلال وضع حد ادنى وحد أعلى لحجم العمالة للتفرقة بين المنشآت الصغيرة و المنشآت الحرفية من ناحية، و بين المنشآت الصغيرة و المنشآت الكبيرة من ناحية أخرى.

و من الناحية العملية يوجد تفاوت بين الدول في تحديد عدد العمال الذي يتم على أساسه تمييز المنشآت الصغيرة ، فوفقا لمعيار مركز التجارة الدولية فإن المنشآت الصغيرة هي التي يعمل بها أقل من خمسين عاملا، ويوضح الجدول رقم(1) عدد العمال الذي يتم على أساسه التمييز بين المشروعات وفقا لمركز التجارة الدولية، بينما يعتبر المشروع صغيرا في الاتحاد الأوروبي اذا كان عدد العاملين اقل من 100 عامل، أما الولايات المتحدة الامريكية يعد المشروع صغيرا اذا لم يتجاوز عدد العاملين فيه 250 عاملا،

[1] احمد رحموني-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ، مصر، المكتبة المصرية، 2011، ص14.

[2] عثمان لخلف، مفهوم المؤسسات الصغيرة و سماتها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، ص126.

ويوضح الجدول رقم (1) ذلك التفاوت بين الدول عند تحديد عدد العمال المتخذ أساسا لتحديد المشروع الصغير.

الجدول (1-1): معيار العمالة كأساس لتمييز المشروعات وفقا لمركز التجارة الدولية

المجموعة	عدد العمالة
صغير جدا	10- 1
صغير	50-11
صغير الى متوسط	100-51
متوسط	250-101
متوسط الى كبير	500-251
كبير	أكثر من 501

المصدر: طارق محمود عبد السلام السالوس، حاضنات الاعمال، دار النهضة العربية،2005، ص37

جدول رقم (1-2): تعريف الصناعات الصغيرة في مجموعة من الدول حسب معيار العمال

الدولة	صغيرة جدا (حرفية)	صغيرة
المملكة المتحدة	20-1	200
الولايات المتحدة	10-1	250
اليابان	10-1	300
المانيا	20-1	49
الدانمارك	6-1	20
بنجلاديش	10-1	100
ايرلندا	6-1	50
الهند	10-1	100-51
الصومال	10-1	50
السودان	10-1	30

المصدر: طارق محمود عبد السلام السالوس ،نفس المرجع،ص38

1-2-معيار رأس المال:

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا عدت المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

في اطار تناول المعايير الكمية تجدر الإشارة الى ان هناك من الدول من تعتمد بالإضافة الى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة ورأس المال المستثمر.[1]

1-3-معيار الجمع بين العمالة ورأس المال:

يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتعريف الصناعات الصغيرة ، حيث يتم الاعتماد على كل من عدد العاملين ورأس المال ، إلا أن هذا المعيار لا يخلو من بعض أوجه القصور فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمارات يؤدي إلى رفض بعض الصناعات الصغيرة أن توظف أعدادا جديدة من العمال رغم حاجاتهم إليهم خوفا من حرمانها من بعض برامج الحكومة لمساعدتها مثل القروض و المساعدات الفنية و يؤدي ذلك الى عدم المساعدة في التخفيف من حدة البطالة، ويمكن استخدام معيار العمالة ورأس المال في حالة البلاد التي لا تعاني من حدة مشكلة البطالة.[2]

2-المعايير النوعية:

تسمى أيضا المعايير النظرية، السوسيولوجية أو التحليلية، و بإعتبار المعايير الكمية غير كافية، لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الكبيرة، فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق.

فهي مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت أعتبرت المؤسسة صغيرة ،متوسطة أو كبيرة و ليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها.

[1] احمد رحموني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق،ص 12.

[2] حمزة العرابي و رحمي عبد الرحيم ، الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في اطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حصة لخضر،الوادي ،07/06 ديسمبر2017.

2-1-معيار المسؤولية:

من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة و نهائية للمالك ، بحيث هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له دور في التأثير على طبيعة التنظيم و أسلوب الإدارة، يجتمع بين عدة وظائف في آن واحد.[1]

2-2-معيار الملكية:

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها الى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير و المنظم و صاحب اتخاذ القرار الوحيد. [2]

2-3-معيار السوق:

إذا لم تستطيع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق و غالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير و التي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير، و عموما نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب، فإذا كان كبيرا و ثابتا و يتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة له ما يبرره.

2-4-معيار طبيعة الصناعة:

يتوقف حجم المؤسسة على استخدام الآلات في الإنتاج فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها الى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وهذا عكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماما.[3]

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جزءا محوريا في كثير من اقتصاديات العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة و النامية أو السائرة في طريق النمو.

---

[1] قريشي محمد الأخضر وآخرون ، التمويل الإسلامي كتوجيه لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (نظرة استشراقية لاستخدام أموال الوقف و الزكاة)، الملتقى الوطني حول استراتجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،ص4.

[2] احمد رحموني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق،ص16-17.

[3] بن عمر محمد البشير و طيبي عبد اللطيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(كتوجه شامل مقرن بين التمويل الوضعي و الإسلامي)،مجلة الروي الاقتصادية،العدد3،ديسمبر2013،الصفحة187.

وبما أن تختلف الدول بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فمن خلال هذا المطلب نبرز تجارب بعض الدول في تعريفها .

أولا: تجربة بلدان العالم

1-تعريف الولايات المتحدة الامريكية:

عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل، ويمكن أن يصل العدد الى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار، وبالنسبة لبعض الصناعات تعتبر المؤسسة صغيرة اذا كان عدد العاملين أقل من 1000 عاملا.[1]

2-البنك الدولي:

يميز في تعريفه للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة بين ثلاث أنواع هي:

-المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها اقل من 10 موظفين و اجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار امريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

-المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم اقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصلها و حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار امريكي.

-المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها اقل من 300 موظف، أما كل من أصولها و حجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار امريكي.[2]

الجدول رقم (1-3): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	الموظفين (العمال)	حجم المبيعات السنوية
مصغرة	اقل من 10	لا يتجاوز 100.000
صغيرة	اقل من 50	لا يتجاوز 3.000.000
متوسطة	اقل من 300	لا يتجاوز 15.000.000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تعريف البنك الدولي

[1]- حمزة العرابي و رحمي عبد الرحيم ، الامتيازات الاستشمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مرجع سابق.

[2]-بولغب وليد، إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة كمدخل استراتيجي لتعزيز المزايا التنافسية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-تجارب الجزائر، تونس و فرنسا، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف-1-،2019/2018،ص66.

3-اليابان:

يعتقد كثيرون أن الشركات اليابانية العملاقة مثل سوني وتوشيبا وشارب، تعد الدعامة الأساسية التي يستند إليها الاقتصاد الياباني غير أن قوة الشركات الكبيرة تكاد لا تقارن بقوة شركات يابانية أخرى قلما يشار إليها.

وبينما بدأ نجم الشركات اليابانية العملاقة يتضاءل اتسعت دائرة القلق وسط اليابانيين بأن شعاراتهم العظيمة التي كانت تحظى بالقبول وتشق طريقها في أنحاء الكرة الأرضية فقدت البريق، وجد اليابانيون ضالتهم لإدهاش العالم مرة أخرى بمنتجاتهم في الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يبلغ عدد الشركات اليابانية نحو 4.2 ملايين شركة وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 99.7% من ذلك العدد أما الشركات الكبيرة فلا تمثل سوى 0.3% فقط أي نحو 12 ألف شركة.

أما عدد موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة فيتجاوز 42 مليونا أي نحو 66% من عدد العاملين فيها، بينما تبلغ نسبة العاملين في الشركات الكبيرة نحو 34 %.[1]

تحدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالاعتماد على:

- رأس المال مستثمر أقل من 50 مليون ين.

-عدد عمال أقل من 300 عامل.[2]

4-مصر:

قامت وزارة التخطيط بمصر بتعريف المؤسسات الصغيرة المتوسطة بقانون رقم 141لسنة 2004، بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة، في تحديد المشروعات الصغيرة بمعيار رأس المال، فكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدماتيا لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه مصري و لا يتجاوز مليون جنيه، و لا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عامل تعتبر منشأة صغيرة، وإذا قل رأسمالها عن 50 ألف جنيه تعتبر منشاة متناهية الصغر.[3]

5-تركيا:

يعتبر الاقتصاد التركي هو الرابع بعد النمسا وألمانيا والنرويج من بين دول منظمة (OECD) التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بنسبة حجم المؤسسات الكبيرة في هيكلها الاقتصادي، ومع ذلك فقد

[1] https://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2016/8/7 تاريخ الاطلاع 2021/01/05

[2] السعيدي سعدية، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و افاق تنميتها، شهادة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة،2003/2002،ص6.

[3]- عبد القادر رقراق، متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي،جامعة وهران،2010/2009،ص17.

توصلت الحكومة التركية إلى أن أكبر فرص التوظيف وزيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، تكمن في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي99.5%من المؤسسات في قطاع التصنيع بتركيا ، وتوظف حوالي 61 %من جملة العاملين في هذا القطاع ، ويعمل بمعظم المؤسسات متناهية الصغر أقل من 10 عمال (ملكيات فردية يتم تشغيلها من قبل المالك) وتتمركز بكثافة في القطاعات التالية (المنسوجات و الكساء والجلود والمنتجات المعدنية المصنعة و المنتجات الخشبية بما في ذلك الأثاث والأطعمة والمشروبات والدخان).

التعريف الرسمي:

قد لا يكون التعريف المذكور هنا تعريف رسمي موحد من قبل الدولة بأكملها، ولكن ذلك التعريف الذي سوف يلي ذكره، هو الأكثر انتشارا واستخداماً خاصة من قبل الاقتصاديين الذين تناولوا التجربة التركية في مجال المؤسسات الصغيرة، ويستخدم التعريف هنا معيار العمالة فقط في تحديد المؤسسات الصغيرة عن غيرها.

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل بينما المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المؤسسات متناهية الصغر فهي المؤسسة التي يعمل بها أقل من 10 عمال.

6-تايلاند:

تقوم تايلاند حاليا بتطبيق تعريف ذو معيارين (هما العمالة ورأس المال)، حيث يتم تعريف المؤسسات الصغيرة على النحو التالي:

تلك التي لديها أقل من 200 عامل في الصناعات كثيفة العمالة، وأقل من 100 مليون بات (2.5 مليون دولار) إجمالي الأصول بالنسبة للمشروعات كثيفة رأس المال.

وتعد تايلاند هي الدولة الوحيدة التي تقوم بتطوير وتعديل تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الاعتماد على عدد العاملين كأحد معايير التعريف، وقد اقترحت لجنة الخبراء المشكلة من ممثلين عن كافة الجهات المعنية بالقطاع الاقتصادي تقسيما يعتمد بالأساس على قيمة الأصول الثابتة متضمنة الأرض والقطاع الاقتصادي لكل مؤسسة كما يوضحه الجدول الموالي:[1]

[1] سامية سعيدي، مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، نفس المرجع ،ص84-85.

الجدول رقم (1-4): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تايلندا

القطاع	مؤسسة متوسطة	مؤسسة صغيرة
صناعة	اقل من 500 الف دولار	أقل من 125 الف دولار
خدمات	اقل من 500 الف دولار	أقل من 125 الف دولار
تجارة جملة	اقل من 250 الف دولار	اقل من 125 الف دولار
تجارة تجزئة	اقل من 150 الف دولار	اقل من 75 الف دولار

المصدر: سامية سعيدي، مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد2،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،جوان2011، ،ص84.

ثانيا: تجربة الجزائر في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة انتاج السلع و/ أو الخدمات:

- تشغل من واحد (1) الى مائتين و خمسين (250) شخصا.

-لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري ، او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار 1 دينار جزائري .

-تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة أدناه :

يقع في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

1-الأشخاص المستخدمين: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الإجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة اما العمل المؤقت او العمل الموسمي فيعتبر أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

2-الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة 12 شهرا.

3-المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول التالي يوضح هذا التعريف بمختلف جزيئاته :

الجدول رقم (1-5): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري

الصنف	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	1-9	اقل من 40 مليون دج	اقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	اقل من 400 مليون دح	اقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	400 مليون-4 مليار دج	200 مليون-1 مليار دج

المصدر: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 17-02،المؤرخ في 2017/01/10، الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 02،المادة (1/9/8)،ص6.

المبحث الثاني: خصائص، أهمية ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي، وهذا راجع لاستمادها من خصائصها التي تميزها عن باقي المشاريع، حيث نبرز أهم خصائصها في النقاط التالية:

1-سهولة التأسيس:

يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروعا خاصا به، حتى ولو كان هناك ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة.

نظرا لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها، مثلا في فرنسا تستغرق عملية انشاء مؤسسة اقل من 24 ساعة.[1]

2-أداة التدريب الذاتي:

تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها و العاملين فيها بالنظر الى ممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الانتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية و التسويقية والمالية مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات و المعرفة و الخبرات، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية.[2]

3-انخفاض رأس المال:

تمتاز المؤسسات الصغيرة بانخفاض نسبي في رأس المال و ذلك سواء تعلق الأمر بفترة الانشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.[3]

كذلك انخفاض تكلفة العمالة التي تتطلبها نظرا لأنها تعتمد أساسا على تكنولوجيا بسيطة وهي لا تحتاج لآلات معقدة أو مكان كبير.

إلى جانب أن معدلات دوران رأس المال كبيرة وفترة الاسترداد قصيرة[1].

---

[1] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد 3،جامعة جيجل الجزائر، جوان 2018 ،ص219.

[2] بلحاج آمنة، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع دراسة حالة، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية ،2014-2015،ص61.

[3] جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05 ،جامعة بسكرة،ديسمبر2003،ص215.

4-استقلالية الإدارة في اتخاذ قراراتها:

وبالتالي سهولة القيادة و التوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع.[2]

5-ارتفاع درجة الإنتاج:

دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.[3]

6-القدرة على الانتشار الواسع بين المناطق و الأقاليم:

وهذا الانتشار الواسع مرده قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.[4]

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في جميع الاقتصاديات على اختلاف مستويات تطورها، فهذا القطاع أثبت تعاظم دوره في استراتيجيات التنمية الشاملة، وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) .

فإن هذه المؤسسات تمثل حوالي 95%من المؤسسات، 70 %عبارة عن مؤسسات عائلية، كما أن أغلبها مؤسسات مصغرة وصغيرة، ففي لولايات المتحدة الأمريكية تمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 19 عامل 70 %وفي فرنسا تمثل 81%.

وهي تقوم بدور كبير في الاقتصاد لهذا زادت عناية مختلف الدول بتنمية وتطوير هذا القطاع.[5]

أ-الأهمية الاقتصادية:

1-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي:

---

[1] الياس غفال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة(2000-2014)،شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2016-2017،ص68.

[2] غرداين حسام و آخرون، اليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حصة لخضر الوادي،7/6 ديسمبر 2017.

[3] كاكي عبد الكريم ، بورقبة قويدر، الثلاثة الجديدة: الابتكار الأخضر والإقتصاد الأخضر و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإشكالية التنمية المستدامة (إسقاط المقاربة على حال الجزائر) ، مجلة الإقتصاد و المانجمنت، المجلد 18، العدد 01، ديسمبر 2019، ص 60.

[4] مراكشي محمد لمين و آخرون، دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات و تفعيل الابداع، جامعة علي لونسي-البليدة2.

[5] ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات، مرجع سابق،ص221.

إن مسألة تكامـل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مـع المؤسسات الكبيرة أمـر في غاية الأهمـية، فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاكات الوسيطة وتنوع الإنتاج الصناعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الكثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة. في هذا الإطار نجد شركة جنرال موتورز تتعامل مع أكثر من 30 000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما شركة رونو فتتعامل مع أكثر من

50 000مورد.

أما في اليابان فتتبع المؤسسات العملاقة نظاما يعرف باسم الشركات التابعة satellite system ،حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، إذ تقوم هذه الأخيرة بمدها بكل مستلزمات الإنتاج وفق مواصفات محددة وجداول زمنية غاية في الدقة و الانضباط[1].

2-توفير مناصب العمل:

أصبحت مشكلة البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وأخذ حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل وإيجاد طرق لعلاجه، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديل يساعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لا بأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكنية والقرى و المدن الصغيرة التي تكثر فيها نسبة البطالة[2].

3-تكوين الإطارات المحلية:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية و المالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب، وقد يكون التدريب داخل المؤسسة، وهو التدريب الذي يعد للعاملين في مؤسسة ما ، على أن يتم بداخلها وقد تقوم بتصميم برامجه جهة خارجية وقد يكون تدريب خارج المؤسسة، يحتاج التدريب على بعض الأعمال الخروج بالمتدرب عن الموقع الطبيعي للعمل أو موقع التدريب لاكتساب المهارات التي يتطلبها العمل[3].

[1] ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات، مرجع سابق،ص222.

[2] سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح،العدد2،جوان2011،ورقلة-الجزائر،ص88.

[3] سامية عزيز، ، نفس المرجع ،ص88.

4-تقديم منتجات وخدمات جديدة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بانتها ج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم ومواكبة الجديد[1].

5-استخدام التكنولوجيا الملائمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون انتاج بسيطة و نمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة و غير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة راس المال. حتى ان الخانات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا و لا تتطلب مهارات عمالية و بذلك تنخفض تكلفة اعداد و تدريب العمال.[2]

6-تعبئة الموارد المالية:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة و الكفاءات المحلية و زيادة الادخار و توجيه نجو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز، ومثال ذلك قيام المشاريع الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة بين افراد العائلة او الأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتهم الخاصة[3]

ب-الأهمية الاجتماعية:

إلى جانب الأهمية و الأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة هناك أدوارا على الصعيد الاجتماعي يمكن أهمها في النقاط التالية:

تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك ويعطى درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو و تلك، وهذا ما نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.[4]

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، مصر ،ايتراك للنشر والتوزيع، ،2008،ص50.

[2] رابح خوني، رقية حساني، ، مرجع سابق،ص51.

[3] رابح خوني، رقية حساني، ،نفس المرجع،ص53.

[4] سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مرجع سابق، ص 89.

1-المساهمة في التوزيع العادل للمدخول:

في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتقاربة في الحجم و التي تعمل في ظروف تنافسية واحدة و يعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك الى تحقيق العدالة في توزيع المدخول المتاح. وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة و التي تعمل في ظروف تنافسية.[1]

2-تقوية العلاقات والأواصر الاجتماعية:

إن الاتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها وزبائنها يتم في جو من الإخاء والود والتآلف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة وعادة ما يكون عملاء المؤسسة هم أنفسهم الأصدقاء والأهل مما يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم.

3-زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعظم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط و الإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.[2]

المطلب الثالث: معوقات وعر اقيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى العديد من المشاكل التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها، ويرجح الى بعد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عن الحجم الأمثل الذي يحقق وفرات داخلية وخارجية، وفيما يلي نبين جملة من هذه المشاكل التي تواجها المؤسسات.[3]

1-صعوبات الإجراءات الإدارية والتنفيذية:

يتطلب نشاط المؤسسة الصغيرة الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم و التنفيذ ولكن ما نلاحظه هو أن إداراتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن و بكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع الصغيرة تتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل و لم يحصل على الموافقة في أوانه مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا

[1] رابج خوني، رقية حساني، ، مرجع سابق،ص54.
[2] رابج خوني، رقية حساني، ، نفس المرجع،ص55.
[3] رابح خوني، رقية حساني، ،نفس المرجع،ص82.

اقتصادية لا تعوض، بسبب الذهنيات أو العقليات لم تتهيأ بعد لهضم و استيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات و من ثم التعامل معه وفق متطلباته.[1]

2-اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد العقبات الرئيسية التي تقف أمام نموها وتطورها، حيث يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لمزاولة نشاطات المختلفة لمؤسساتهم.

وترجع إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنه في أغلب الأحيان ما تكون المؤسسة تملك قدرة جد محدودة في الحصول على رأس المال والخدمات المالية للوفاء باحتياجاتها من رأس المال العامل أو الثابت بصفة مستمرة، وهذا لضعف الموارد الذاتية لأصحاب المؤسسة و لإحجام مؤسسات التمويل عن تزويد المؤسسات المصغرة المالية المختلفة.[2]

3-الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي:

إن مسألة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القضائية، من أهم المشاكل التي تواجه نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا في الحصول على التراخيص المكملة الأخرى، فحسب دراسة قام بها البنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطول فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي، إذ تتراوح هذه المدة بين 03 و05 سنوات.[3]

4-عدم تو افر الفرص للتدريب:

تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها وتعدد الاختصاصات فيها وهذا لسرعة مواكبتها للتغيرات الممكنة على عكس المؤسسات الكبيرة ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التكوين، وبالتالي فقليلا ما نجد هذه المؤسسات تنتهج سياسة تكوين واضحة و مخططة.[4]

---

[1] رابح خوني و رامي حريد، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات،الجزائر،العدد3،ديسمبر2016،ص324.

[2] الياس غفال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة(2000-2014)،مرجع سبق ذكره،ص74-75.

[3] ياسر عبد الرحمن و براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات ،مرجع سبق ذكره،ص227.

[4] غرداين حسام و آخرون، آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق.

5- ضعف عملية التخطيط الاستراتيجي:

إن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهملون ولا يهتمون لعملية التخطيط الاستراتيجي، وهذا ما يؤدي في العديد من الأحيان إلى فشل المؤسسة وعدم مقدرتها في الاستمرار، وترجع أهمية التخطيط استراتيجي أنها تساعد المؤسسة على تحقيق قوة تنافسية في السوق والمحافظة عليها وتمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات المؤسسة و معرفة رغبات المستهلكين و كيفية جب و المحافظة على المستهلكين[1].

6-المشكلات التسويقية: وتتمثل فيما يلي:

مشكلات التسويقية خارجية : نذكر من أهمها:

-مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة؛

-مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية ويرجع ذلك إلى حرية شبه مطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمبيعات الوطنية؛

- مشكلة انخفاض من حجم الطلب لقطاع كبيرة من طرف المستهلكين وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير على حجم الطلب الكلي.

مشكلات التسويقية داخلية: نذكر من أهمها: -

- مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف.

-الإهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب على منتجات المؤسسة.

- مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما.

- مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدى إلى فرض الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة.[2]

7-الإجراءات الحكومية:

والتي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.[1]

[1] الياس غفال، مرجع سبق ذكره،ص77.

[2] شامية بن عباس و هدى معيوف، الصعوبات و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،،ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حصة لخضر الوادي،7/6 ديسمبر2017،ص8.

8-المنافسة:

المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبير[2].

9-الصعوبات المتعلقة بالرسوم الجمركية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمركية تحد من سيرورة نشاطها، حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل العديد من السلع حبيسة للموانئ لعدة شهور، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تعتمد في عمليتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي.[3]

10-مشاكل نقص المعلومات:

نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنفاق على البحث وتوفير المستشارين والاتصال بمصادر المعلومات، بالتالي فإنها تواجه مشاكل نقص المعلومات والتي تؤثر على نشاطها، حيث أن غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات واليات التسيير يجعل من هذه المؤسسات هشة و غير قادرة على المنافسة خاصة في بداية انشائها حيث أنه من المؤكد أن تواجه هذه المؤسسات مشاكل قلة المعلومات لأنها تنشط في محيط معلوماتي ضعيف لا يساعد تنميتها وتطويرها.[4]

11-التطور التكنولوجي:

لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين الشعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة.

---

[1] ايت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر افاق و قيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6، جامعة تيارت-الجزائر، ،ص276.

[2] https://almerja.com/reading.php?idm=46592 تاريخ الاطلاع 2021/03/05.

[3] ياسر عبد الرحمن و براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات ،مرجع سبق ذكره،ص228.

[4] حنيفي امينة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين النظرية و التطبيق-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورا في العلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2018-2019،ص75.

كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسة، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.[1]

12- صعوبات التدفق الفوضوي للسلع المستوردة وعدم حماية المنتوج الوطني:

إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع، وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي و التي شملت كل شيء، فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو امام المؤسسة الناشئة، وبصدد الاستيراد غير المنظم نذكر:

-الإغراق المتمثل في استيراد سلع و بيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية

-التذرع بالحرية الاقتصادية و شروط تحرير التجارة في اطار التهيؤ لاستيفلاء شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة مع أن هذه الأخيرة تكرس و تقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا و تأهيلا للصناعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة أو التي يتهددها الاستيراد.[2]

[1] شامية بن عباس و هدى معيوف، الصعوبات و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص8.

[2] رابح خوني و رامي حريد، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مرجع سبق ذكره،ص325.

المبحث الثالث: ماهية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل حجر الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مستلزماتها وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها.

ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة لأنها عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختيار افضلها ، وسنحاول في هذا المبحث توضيح مفهوم التمويل وكذا إبراز أهميته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التطرق لأنواعه وأهم وظائفه.

المطلب الأول: مفهوم التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

للتمويل عدة مفاهيم نذكر منها:

التمويل هو النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير كل ما تحتاجه من المستلزمات والأدوات الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها.[1]

-التمويل هو مجموع العمليات التي تصل من خلالها المؤسسة إلى تلبية كل احتياجاتها من رؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بالتخصيص الأولي من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط العامة والهياكل المالية، أو المساهمات الممنوحة من طرف الخزينة العامة أو الجماعات المحلية والدولة أو الخواص وغيرها.[2]

-التمويل هو توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن تعدد مصادر هذا التمويل سواء التمويل الذاتي أو الخارجي أي يختص بدراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال.[3]

-التمويل يعتبر تمويلا كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة او شركة و ضمان سير نشاطها وكذا توسيعها أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية [4].

---

[1] نايت إبراهيم محمد، اليات تمويل المنشآت الرياضية و المتابعة المالية لها(دراسة وصفية لمجموعة من المنشآت الرياضية الجزائرية)،رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص إدارة و تسيير رياضي، معهد التربية و الرياضة، جامعة الجزائر، 2011-2012،ص 80.

[2] زواوي فضيلة، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانزمات الجديدة في الجزائر(دراسة حالة سونلغاز)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم التسيير، جامعة محمد بوقزة-بومرداس،2008-2009، ص11.

[3] حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط 1، عمان، دار الميسر للنشر والتوزيع، 2015م، 1436هـ ، ص 35.

[4] يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الإقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات – التوازن المالي- معايير الإختيار والمفاضلة)، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع، 2012، ص 210.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية في تمويل المشروعات الصغيرة

1-علم التمويل أحد العلوم التطبيقية لعلم الاقتصاد والذي يختص بالبحث عن استخدامات رأس المال و انتاجيته ومصادره ووسائل تنميته .

2-سوق التمويل هو سوق يتم خلاله تبادل النقود ورؤوس الأموال بالبيع و الشراء والإقراض و يشمل سوق النقد الذي تتداول فيه النقود و الوسائل النقدية و الائتمانية لآجال قصيرة من خلال مؤسسات الجهاز المصرفي المسئولة عن صياغة و تنفيذ السياسة النقدية و الائتمانية وسوق رأس المال الذي تتداول فيه الأموال لآجال متوسطة و طويلة لمتطلبات الاستثمار.

3-المشكلة التمويلية من وجهة نظر الدولة تتمثل في عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بالمتطلبات الاستثمارية و عدم إمكانية تقدير كمية التمويل اللازم و طريقة الاحتفاظ به وطرق استخدامه مما يتطلب دائما من الدولة دعم هذه النوع من المشاريع .

4-المشكلة التمويلية من وجهة نظر الفرد تتضمن انخفاض أو ضالة الدخل الفردي مما يؤثر على التكوين الرأسمالي اللازم له و بخاصة في ضوء ارتفاع التكاليف الإنتاجية بدرجة اكبر من ارتفاع أسعار السلع و الخدمات .[1]

[1] حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

المبحث الر ابع: أنواع، أهمية ووظائف التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-المطلب الاول: أنواع التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن النظر للتمويل من عدة زوايا و التي ترصد من خلالها أنواع التمويل.

1-من زاوية المدة التي يستغرقها:

ا- تمويل قصير الاجل ويقصد به الأموال التي لا تريد فترة استعمالها عن سنة بالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور و شراء المواد و التوسع الموسمي و غيرها من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من الحصيلة المنتظرة للفعاليات الجارية نفسها .

ب- تمويل متوسط الاجل وتتراوح مدته من سنتين الى خمسة سنوات موضوعه في الغالب يخص تمويل المشتريات و المعدات و الآلات الخاصة بالربحية و المنتظرة من هذا التمويل و التي يتعين على وفاء القرض.

ج-تمويل طويل الاجل ينشأ من الطلب الأموال لتكوين رأس المال الثابت و تزيد مدته عن خمس سنوات مثل عمليات التوسيع .

2-**من زاوية مصدرها الحصول عليها** وتنقسم **إلى:**

ا- تمويل ذاتي هو وسيلة تحويلية جد هامة و هي اكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء الى أي عميل اخر.

ب-تمويل خارجي يكون هذا التمويل بلجوء المشروع الى المدخرات المتاحة في السوق المالية او عن طريق زيادة رأس مالها بطرح أسهم جديدة في السوق.

3-من زاوية العرض الذي يستخدم من اجله:

ا-تمويل الاستغلال يصنف الى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات و المعاملات قصيرة الاجل و التي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.

ب-تمويل الاستثمار ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية .

المطلب الثاني: أهمية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل ضرورة حتمية لبدأ أي مشروع وذلك لتوفير السلع والخدمات، ومن أجل أن يلعب التمويل دور فعال ولكي تكون له أهمية على مستوى الاقتصاد يجب أن يستخدم بعقلانية من كل النواحي الاقتصادية منها الاجتماعية ونرى أهمية التمويل من خلال مايلي:

- **بالنسبة لنشاطات الاستثمار:** ترجع أهمية التمويل هنا عند قيام المؤسسات بالتوسع فهي بحاجة إلى تحديد استثماراتها، بإعادة صيانة الآلات وامتلاكها لمعدات وعقارات جديدة أي كل ما يساعدها بالاعتماد على مواردها الذاتية أو بالاقتراض من الخارج.

- **بالنسبة لنشاطات الاستغلال:** هي تمكين المؤسسة من السيولة النقدية لمواجهة المصاريف المتعلقة بالاستغلال مثل: الأجور، مصاريف، الكهرباء، التأمينات..

بالإضافة الى:

- تخفيض الضغط على ميزان المدفوعات وذلك من خلال الاستخدام الكفء للتمويل الخارجي.

-تحقيق أهداف المؤسسة.

.ضمان السير الحسن للمؤسسة فهو يعمل على تحرير الأموال المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها، ويوفر احتياجات التشغيل ويزيد من الدخل بإنجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة.[1]

مطلب الثالث: وظائف التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن آلية التمويل تعتبر من أهم الوظائف في مختلف المشاريع، وذلك نضرا لما توفره من ليونة في سير العمل، حيث أن الإدارة المالية هي التي تتكفل بها:

وفيما يلي نبرز أهم النقاط:

1-التخطيط المالي: تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية حيث انه بتقدير المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها سواء كانت هذه المستلزمات قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى، دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبؤية، وهذا لا يعني استبعاد التخطيط وإنما وضع خطط تتلاءم مع الأوضاع غير المتوقعة أي جعلها مرنة.

2. الرقابة المالية: تتم الرقابة المالية عن طريق تقييم أداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة، ويتم هذا التقييم من خلال الاطلاع على تقارير الأداء بإبراز الانحرافات ثم تحديد مسببات حدوثها.

[1] رابح الخوني، حساني رقية ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

3-الحصول على الأموال: يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية أو داخلية من اجل الحصول على هذه الأموال بأدنى التكاليف وابسط الشروط.[1]

4-استثمار الأموال: عندما تتحصل المؤسسة على الأموال المطلوبة يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع وعليه التأكد أن استخدام هذه الأموال يضمن تحقيق أعلى مستوى من الربح فكل مشروع استثماري هو عبارة عن أصل من الأصول الثابتة أو المتداولة للمؤسسة، وفي نفس الوقت تقوم المؤسسة بتسديد التزاماتها.[2]

5-**مقابلة مشكلة خاصة:** إن الوظائف السابقة الذكر دورية دائمة للإدارة المالية ولكن مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة لم تتعود المؤسسة على حدوثها وهذا يتم عند الجمع بين مشروعين أو عدة مشاريع في مشروع واحد[3].

[1] قشيدة صورية، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات قينااليب، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون،الجزائر،2005،ص79.

[3] محمد إبراهيم عبيدات، اساسيات الإدارة المالية ، الطبعة الأولى، مصر، دار المستقبل للنشر و التوزيع، 1999،ص21-22.

خاتمة الفصل:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات في العديد من دول العالم لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، فهي تعتبر من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية، لذلك وجب الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها المستدامة سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيامها بإشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال، أو على المستوى الكلي بالمساهمة في التخفيف من حدة البطالة بتوفير مناصب عمل.

من خلال هذا الفصل قمنا بالتطرق لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض تعاريف بعض الدول، كما قمنا بعرض خصائص واهمية هذه المؤسسات والعراقيل التي تواجهها، وكذلك تطرقنا لأليات تمويلها.

الفصل الثاني

تمهيد:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية الى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لدور هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني وكذلك على المستوى الاجتماعي بخلقها لمناصب العمل والحد من البطالة لاعتمادها على عدة هياكل تهتم خصيصا بدعم وتمويل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و تساهم في ترقيتها و تتمثل اهم هذه الهياكل في الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE ، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ،وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة كل وكالة من خلال فرعها بولاية مستغانم وفق المباحث التالية .

المبحث الأول: الوكالات المساهمة في عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم – دراسة حالة - ANADE ,CNAC , ANGEM- .

المبحث الثاني: حصيلة الوكالات المساهمة في عملية دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم –دراسة حالة- ANADE ,CNAC , ANGEM خلال سنة 2020.

المبحث الأول: الوكالات المساهمة في عملية دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة - ANGEM ,CNAC,ANADE بولاية مستغانم.

الوكالة الوطنية للدعم والتنمية المقاولاتية ANADE ، والوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر ANGEM والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، أهم مصادر إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بكل وكالة بصفة عامة وفرعها بولاية مستغانم بصفة خاصة وكذا الالمام بمختلف الامتيازات ووسائل الدعم المختلفة التي تمنحها كل وكالة للشباب أصحاب المشاريع.

المطلب الأول: مفاهيم حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب من أهم هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا الى مساهمتها الكبيرة في تطور هذا النوع من المؤسسات من خلال الخدمات والامتيازات التي تمنحها في اطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولا: مفاهيم عامة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE :

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق ل22 نوفمبر سنة 2020، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.

- بناء على تقرير الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، وبناء على الدستور لاسيما المادتين 99-4 و 143 (الفقرة 2) تم تغيير اسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية .

وفضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي ،أدرج المرسوم مهامًا جديدة للوكالة من بينها إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتعيينها دوريا، بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية، وضمان تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

وتقوم ذات الوكالة بإعداد وتطوير الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة، وكذا العمل على تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة[1].

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE:

- مركز دعم استشارة و مرافقة الشباب أصحاب المشاريع لخلق مؤسساتهم الخاصة.
- توفر للشباب أصحاب المشاريع المعلومات الاقتصادية التقنية التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم.
- تكثيف وتطوير العلاقات مع مختلف شركاء الوكالة (البنوك. الضرائب. الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية).
- تطوير الشراكة بين القطاعات المختلفة لتحديد فرص الاستثمار.
- تدريب و تكوين الشباب أصحاب المشاريع و تأهيلهم.
- تشجيع مختلف الاجراءات و التدابير لتعزيز خلق و انشاء الأعمال و المؤسسات.[2]

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020،يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية،العدد70، 9 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 25 نوفمبر سنة 2020م،ص08.

[2] www.ansej.dz تاريخ الاطلاع 2021/03/08.

3- الهيكل التنظيمي لفرع مستغانم :

الشكل رقم (2-1) يوضح الهيكل التنظيمي الذي يسيرعليه عمل فرع مستغانم للوكالة ANADE الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

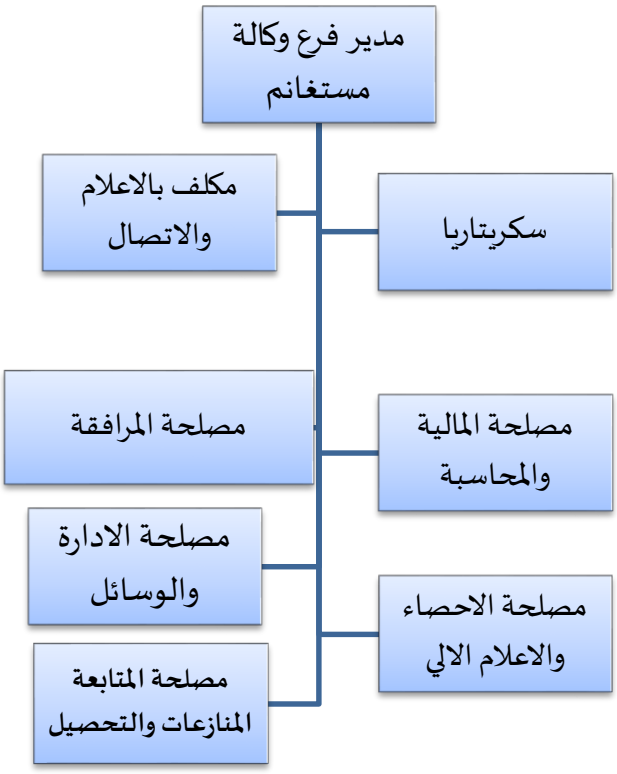

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف موظف الوكالة

- **المدير:** هو المسؤول الأول عن سير فرع الوكالة والمسير العام في كل ما يخص الموظفين والشباب حاملي المشاريع وغيرها من المهام داخل وخارج فرع الوكالة، وهو احد أعضاء لجنة قبول وتقييم المشاريع.

- **سكريتارية:** وهدفها الأساسي مساعدة المدير على تهيئة البيئة الإدارية التي تمكنهم من التفرغ التام للأعمال المكتبية التي يتكرر حدوثها يوميا في المكتب، من خلال توفير الخدمات والمعلومات في المجالات الفنية والمكتبية بالإضافة الى القيام ببعض الاعمال الروتينية لتخفيف الأعباء الروتينية عن المدير.

- مكلف بالأعلام والاتصال.

- **مصلحة الإدارة والوسائل:** بالنسبة للإدارة فلها دور داخلي يتمثل في تنظيم علاقة الإدارة بالموظفين والحفاظ على تطبيق النظام الداخلي لفرع الوكالة، وخارجيا تعتبر همزة وصل بين فرع الوكالة والمحيط الخارجي (الملاحق، الديرية العامة، البنوك، ..) اما بالنسبة للوسائل فمصلحة الإدارة والوسائل هي المسؤولة عن توفير المعدات، العتاد، التجهيزات المكتبية، صيانة.

- **مصلحة الاعلام والاحصاء:** تشرف على النظام المعلوماتي والعمل على جمع وتخزين المعلومات والبيانات من المحيط الداخلي والخارجي لفرع الوكالة، وتشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين، بالإضافة الى توفير المعلومات والاحصائيات والبيانات الخاصة بحصيلة نشاط الفرع.

- **مصلحة المرافقة:** دورها متابعة ومرافقة أصحاب المشاريع بداية من مرحلة وضع الملف الى غاية بداية نشاط المؤسسة.

- **مصلحة المالية والمحاسبة:** تشرف المصلحة على مختلف العمليات المالية من تمويل ومسك المحاسبة الشهرية للوكالة الخاصة بحسابات الاستغلال، التمويل، التحصيل.

- **مصلحة المتابعة، المنازعات والتحصيل:** العمل على تحصيل الديون بجمع الوسائل، وكذا مراقبة ومتابعة المستفيدين والتأكد من عدم قيامهم باي تجاوزات ومخالفات، وفي حالة حدوثها فهذه المصلحة هي المسؤولة باسم فرع الوكالة بتسوية النزاعات والخلافات بين الفرع والمستفيدين.

ثانيا: الامتيازات الممنوحة في اطار الوكالة :

تمنح الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لأصحاب المشاريع الراغبين في انشاء مؤسساتهم الخاصة العديد من الامتيازات و التسهيلات و المتمثلة في الدعم المالي من خلال صيغتي التمويل الثلاثي و الثنائي وكذا الامتيازات الجبائية بالإضافة الى الدعم الفني (التقني).

1-الدعم المالي:

يتعلق الدعم المالي بمنح صيغتين تمويليتين و المتمثلتان في نمط التمويل الثنائي و نمط التمويل الثلاثي للشباب أصحاب المشاريع المستفيدين من الوكالة:

1-1-التمويل الثلاثي:

ا-**التركيبة المالية:** هذا النوع من التمويل يتشكل من خلال:

- المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع.

- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

- قرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب صاحب المشروع.[1]

ب-الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل الى مستويين.

الجدول رقم (2-2) التمويل من المستوى الاول

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة(وكالة انساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لاتتجاوز5.000.000 دج	29%	1%	70%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على منشورات الوكالة فرع مستغانم

الجدول رقم (2-3) التمويل من المستوى الثاني

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة(وكالة انساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001دج الى10.000.000دج	28%	72%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على منشورات الوكالة فرع مستغانم

ت-الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية:

أولا: مرحلة الانجاز : يستفيد الشباب أصحاب المشاريع من إعانات مالية اضافية و كذلك امتيازات جبائية عديدة نوضحها كما يلي:

الاعانات المالية: بالإضافة الى القرض بدون فائدة المذكور في الجدولين اعلاه تمنح ثلاثة قروض أخرى بدون فائدة للشباب أصحاب المشاريع.

- قرض بدون فائدة لاقتناء ورشات متنقلة = 500.000دج لفائدة حاملي شاهدات التكوين المهني.

[1] منشورات الوكالة ، فرع مستغانم.

- قرض بدون فائدة للكراء =500.000 دج.

- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل الى 1.000.000دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين (اطباء. محامون..) لإنشاء مكاتب جامعية.

الامتيازات الجبائية: تتمثل الامتيازات الجبائية فيما يلي:

.تطبيق معدل منخفض نسبته 05 بالمئة من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

-الاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية .

-الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ثانيا: مرحلة الاستغلال: وتتمثل في الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 3سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة تتمثل هذه الامتيازات في:

- تمتد فترة الاعفاء لمدة سنتين اذا تعهد الشاب المستثمر بتوظيف 3 عمال على الاقل لمدة غير محددة[1].

- الاعفاء الكلي من الضريبة على ارباح الشركات و الضريبة على الدخل الاجمالي و الرسم على النشاطات المهنية.

-عند نهاية فترة الاعفاء تستفيد المؤسسة من تخفيض جبائي من الضرائب 70 % خلال السنة الأولى، 50 % خلال السنة الثانية، 25 % خلال السنة الثالثة.

-الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات و المنشآت الاضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

- الاعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الامر بترميم الممتلكات الثقافية .

2-التمويل الثنائي:

ا- التركيبة المالية: تتشكل التركيبة المالية من :

- المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع التي تتباين حسب مستوى الاستثمار .

[1] منشورات الوكالة فرع مستغانم.

- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتباين حسب مستوى الاستثمار .

.يقسم هيكل هذا النوع من التمويل الى مستويين.

ب-الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

الجدول رقم (2-4) التمويل من المستوى الأول

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة(وكالة انساج)	المساهمة الشخصية
لاتتجاوز5.000.000 دج	29%	71%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على منشورات الوكالة فرع مستغانم

الجول رقم (2-5) التمويل من المستوى الثاني

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة(وكالة انساج)	المساهمة الشخصية
من5.000.001 دج الى 10.000.000 دج	28%	72%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على منشورات الوكالة فرع مستغانم

ت-الامتيازات الجبائية:

أولا : مرحلة الإنجاز:

تتمثل الامتيازات الجبائية في هذه المرحلة فيما يلي :

- تطبيق معدل مخفض نسبته 05 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار .

- الاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية .

- الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ثانيا:مرحلة الاستغلال :

و تشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط او 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة و تتمثل هذه الامتيازات في الاعفاء الكلي من الضريبة على ارباح الشركات و الضريبة على الدخل الاجمالي و الرسم على النشاطات المهنية.

- تمتد فترة الاعفاء لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الاقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الاعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب 70% من الضرائب خلال السنة الاولى، 50 % خلال السنة الثانية و25% خلال السنة الثالثة من الضرائب.

- الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات و المنشآت الاضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات .

- الاعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية[1].

2-الدعم الفني:

يتمثل الدعم الفني أو التقني الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم الشباب في المرافقة والمتابعة و منح عديد الخدمات و التسهيلات الغير مالية ومن بين هذه الخدمات ما يلي :

-اجتماع اصحاب المشاريع مع المكلفين بالدراسات (6 أو 15 فرد) حيث تعطى معلومات عامة حول جهاز الوكالة و التعريف بمختلف الخدمات و الاعانات الممنوحة وعن كيفية تشكيل الملف الذي يمكن أصحاب الأفكار من الاستفادة من هذه الامتيازات.

- منح أصحاب الأفكار الاستثمارية الحرية التامة للحديث حول مشاريعهم و أفكارهم من خلال عدة مقابلات شخصية مع أحد المكلفين بالدراسات.

- تقديم دراسة تقنية شاملة تخص كل متغيرات السوق (زبائن. موردين. ترويج. منافسين...)

- توجه الوكالة المستفيدين الى مجموعة من الموردين المختصين في بيع التجهيزات المعنية بالنشاط.

- تنظيم الصالونات و المعارض التي تسمح بتسويق و ترويج المنتوجات الخاصة بالمؤسسات الممولة من طرف الوكالة [2].

[1] تاريخ الاطلاع 2021/03/15 www.ansej.org.dz

[2] منشورات الوكالة فرع مستغانم

المطلب الثاني: مفاهيم حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي الاخرى أحد الهيئات التي تساهم في دعم و تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف هذه الوكالة و كذا التعرف الى أهم الاعانات ووسائل دعمها للشباب أصحاب المشاريع .

اولا: الاطار العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

1-تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة القرض المصغر في الجزائر و بناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل22 جانفي 2004 المعدل و يعرف جهاز تسيير القرض المصغر على انه هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 تنسيقية ولائية موزعة عبر كافة ارجاء الوطن منها تنسيقيتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر و من بين هذه التنسيقات نجد فرع مستغانم .[1]

2-مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.

- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ انشطتهم.

- ابلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.

- منح قروض بدون فوائد.

- ضمان متابعة الانشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة الى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

[1] www.angem.dz تاريخ الاطلاع 2021/04/09.

3-الهيكل التنظيمي لجهاز القرض المصغر:

شكل رقم (2-6):الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع مستغانم

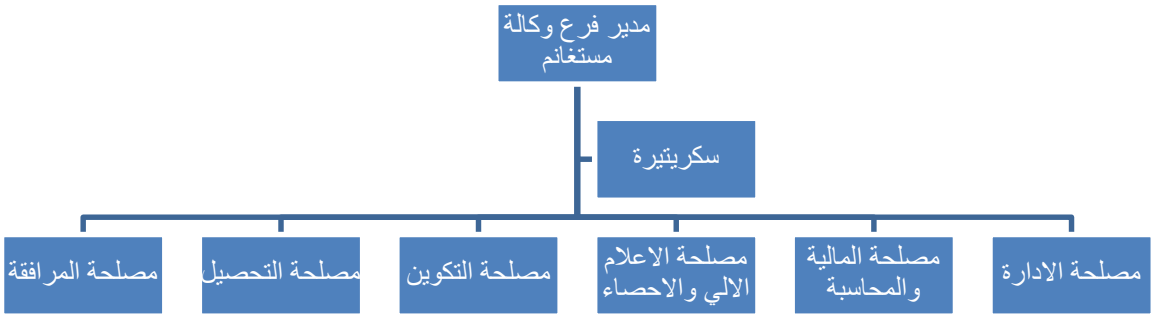

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات من موظف الوكالة

أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

. المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.

. رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.

. تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الاتكالية ، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

. دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.

. متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية ANGEM .

.تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة .

.دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/البيع.

ثانيا: الامتيازات الممنوحة في اطار الوكالة:

1-الدعم المالي: تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل:

1-1-التمويل الثلاثي: قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1.000.000 دج بعنوان انشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير و مواد أولية ودفع المصارف الضرورية للانطلاق في النشاط، وذلك بمساهمة ثلاث أطراف (المساهمة الشخصية، مساهمة الوكالة، مساهمة البنك) وقد تصل مدة تسديد القرض الى 8 سنوات مع إمكانية تأجيل التسديد.

2-1- تمويل شراء مواد أولية: قرض بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية و التي لا تتجاوز كلفتها 100.000 دج تمنحه الوكالة بنسبة 100%. وقد تصل مدة تسديد السلفة الى 36 شهرا .

والجدول التالي يوضح أنماط التمويل التي يمنحها جهاز القرض المصغر في اطار دعم وتمويل انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للشباب:

جدول رقم(2-7): صيغ التمويل الممنوحة من جهاز القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 1.000.000	كل الأصناف	%1	%70	%29	-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على منشورات الوكالة فرع مستغانم

2. الامتيازات الجبائية:

. إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛

.إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛

.تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛

.إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛

. يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛

.تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كالتالي:

-السنة الأولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪

-السنة الثانية من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪

- السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪

.تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪.

3- الدعم الفني:

بالإضافة إلى الامتيازات و الخدمات التي يقدمها جهاز القرض المصغر لأصحاب المشاريع نجد الدعم التقني او الفني الذي يخص تسيير المؤسسة والذي يمكن من استمراريتها حيث يمنح الجهاز للمستفيدين دورات تكوينية لتسيير المؤسسة، وكذلك تكوين في التربية المالية أو التسيير المالي، حيث تتضمن هذه الدورات التدريبية آليات لإنشاء، دراسة السوق، تسيير المخزون و الميزانية وغيرها... لتأهيل المستفيدين لتسيير وقيادة مؤسساتهم الخاصة، إضافة الى متابعة المشروعات اثناء نشاطها وكل ذلك مجانا، كما يعتمد جهاز القرض المصغر على متدخلين خارجيين ، (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS ، مصلحة الضرائب

،الصندوق الاجتماعي للعمال غير الاجراء، البنوك...) لإعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم وواجباتهم وكذلك تلقينهم آليات العمل مع هذه الهيئات مستقبلا[1].

المطلب الثالث : مفاهيم حول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

بدوره الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على غرار الوكالتين السابقتين، فإنه يمنح العديد من الامتيازات ووسائل الدعم لفئة معينة من اجل خلق وانشاء مؤسساتهم الخاصة، ومن خلال هذا المطلب نتعرف على الاطار العام للصندوق و كذا أهم الإعانات التي يمنحها في اطار نشاطه.

أولا :الاطار العام للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

1-تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي لمساعدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة إدارية لا ارادية و لأسباب اقتصادية، وقد عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاقا من سنة 2004 على تنفيذ جهاز دعم احداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة، وبداية من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة من الالتحاق بالجهاز و الاستفادة من مزايا متعددة قصد تلبية طلبات أصحاب المشاريع في اطار جهاز خلق وتوسيع النشاطات الخاصة بالبطالين أصحاب المشاريع منها الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10.000.00 دج بعدما

كان لا يتعدى 5.000.000 دج وكذا إمكانية توسيع إمكانيات انتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.[2]

- **مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:**

تتمثل مهام الصندوق في اطار دعمه لأصحاب المؤسسات ومشاريع الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 30-50 سنة فيما يلي:

[1] منشورات الوكالة فرع مستغانم.

[2] المادة 05 من المرسوم الرئاسي 156/10 المؤرخ في 20 جوان 2010، المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي 514/03 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم واحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، الصادرة في 23 جوان 2010، ص، 08.

- يساعد الصندوق البطالين المتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة انشاء مؤسساتهم و بذلك يؤطر ويساهم في تمويل المشاريع.

- العمل على إحداث و توسيع النشاطات لأصحاب المشاريع.

-دعم إنشاء المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة.

-التخفيف من أخطار البطالة الاقتصادية عبر استعادة صحة المؤسسات التي تواجه صعوبات، ويتعلق الأمر بنشطات ذات غاية اقتصادية تتم بالتعاون مع المؤسسات المالية.

2.الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

الشكل رقم (2-8): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع مستغانم

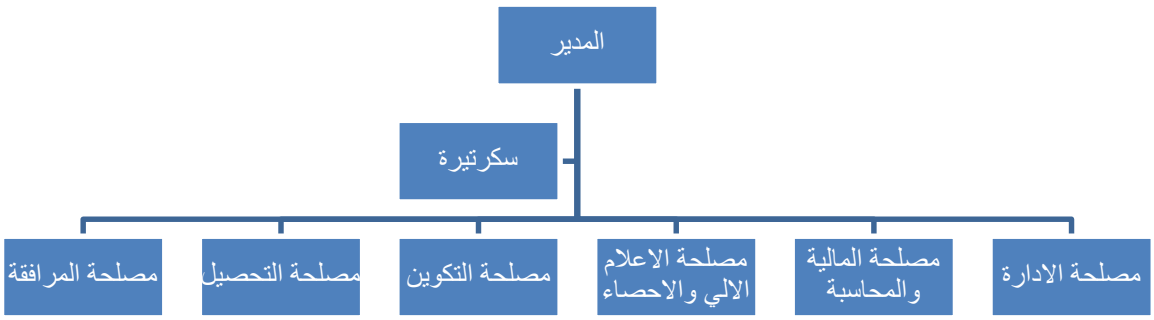

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف موظف الوكالة

التركيبة المالية للمشروع:

تبلغ القيمة الإجمالية للمشروع في إطار جهاز إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة عشرة (10) ملايين دينار جزائري كأقصى حد[1]، في حين كان المبلغ

[1] المادة 05 من المرسوم الرئاسي 156/10 المؤرخ في 20 جوان 2010، المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي 514/03 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم واحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، الصادرة في 23 جوان 2010، ص.ص. 08-09.

الأقصى في ظل المرسوم الرئاسي 514/03 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 خمسة (05) ملايين دينار، ويكون التمويل ثلاثيا حسب المستويات التالية:

أولا: التركيبة المالية للمشروع في ظل المرسوم التنفيذي 02/04:

تتوزع التركيبة المالية لتمويل المشروع في ظل المرسوم التنفيذي 02/04 المؤرخ في 03 يناير 2004 كما يلي:

جدول رقم (02-09): التركيبة المالية للمشاريع حسب قيمتها الاجمالية في ظل المرسوم التنفيذي 02/04

مساهمة صاحب المشروع	مساهمة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	مساهمة البنك	القيمة الاجمالية للمشروع (دج)
%5	%25	%70	اقل او يساوي 02 مليون
%10	%20	%70	اكثر من 02 مليون واقل او يساوي 05 ملاين

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على منشورات الوكالة فرع مستغانم

وفي إطار التحفيزات المقدمة للشباب البطال التي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 104/11 انخفضت نسبة المساهمة الشخصية من 05 و 10% إلى 01 و 02% حسب المبلغ الإجمالي للمشروع، وارتفع المبلغ الأقصى للتمويل من خمسة 05 ملايين دينار إلى عشرة (10) ملايين دينار كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (02-10): التركيبة المالية للمشاريع حسب قيمتها الاجمالية في ظل المرسوم التنفيذي 104/11

مساهمة صاحب المشروع	مساهمة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	مساهمة البنك	القيمة الاجمالية للمشروع (دج)
%1	%29	%70	اقل من 05 ملاين
%2	%28	%70	من 05 الى 10 ملايين

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على منشورات الوكالة فرع مستغانم

الفرع الثاني: الامتيازات الممنوحة في إطار جهاز دعم إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين البالغين ما بين 30 و50 سنة

أولا: الامتيازات الممنوحة في مرحلة الانجاز

1.الامتيازات الجبائية:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي .

- تطبيق معدل تخفيض بنسبة 5% من الرسوم الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.[1]

- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.[2]

2- الإعانات المالية:

- قرض غير مكافئ بنسبة 29% أو 28% من القيمة الاجمالية للمشروع الاستثماري.

[1] المادة 52 من القانون 03-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادر في 29 ديسمبر 2003، ص21.

[2] المادة 47 من القانون رقم 05-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، الصادر في 31 ديسمبر 2005، ص16.

- قرض إضافي غير مكافئ عند الضرورة يتمثل في:

1- قرض بدون فائدة لاقتناء ورشة متنقلة بقيمة 000 500 دج[1].

2 - قرض بدون فائدة لكراء محل بقيمة 000 500 دج.

3- قرض بدون فائدة لكراء مكتب جماعي بقيمة 000 000 1 دج[2].

- تخفيض معدلات الفوائد البنكية بنسبة 100 %[3].

3.الامتيازات الممنوحة في مرحلة الاستغلال:

تستفيد المؤسسة الصغيرة المنشأة في إطار هذا الجهاز من الامتيازات الجبائية التالية:

.الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "3 سنوات،6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إنجازه[4].

. إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU، لمدة " 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلاله[5].

.عند انتهاء فترة الإعفاء، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3)عمال على الأقل لمدة غير محددة[6].

غير أن المستثمرين – الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة- يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافقة لنسبة 50%، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة و المقدر بـ10000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الأعمال المحقق.

- الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث (3) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:

[1] المادة 07 من المرسوم التنفيذي 104/11، السابق ذكره، ص23..

[2] المادة 07 مكرر1 من المرسوم التنفيذي 104/11، السابق ذكره، ص23.

[3] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 13-254 المؤرخ في 02 جويلية 2013 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 04-02 المؤرخ في 03 يناير 2004، الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة، الجريدة الرسمية ، العدد 35، الصادر في 07 جويلية 2013، ص 12.

[4] المادة 4/252 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، القسم الثالث الإعفاءات المؤقتة، الفصل الأول الرسم العقاري على الملكيات المبنية، الباب الفرعي الأول الرسم العقاري، الباب الخامس الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2018،ص61.

[5] المادة 282 مكرر6، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ص،75-76.

[6] المادة 1/13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة السابق ذكره، ص12.

السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.

السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%.

السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.

الدعم الفني (التقني):

من بين الخدمات التي يوفرها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة نجد المرافقة والمتابعة التي تضمنها مصالح الصندوق في مد صاحب المشروع طيلة مسار أحداث النشاط بالمعلومات والنصائح و التوجيهات والتكوين، حيث يتم برمجة مقابلات فردية مع صاحب المشروع تتمحور أساسا حول الجوانب التي تتعلق بالدراسة التقنية الاقتصادية و المتمثلة في دراسة السوق (مقارنة مع النشاط المراد القيام به)، العناصر التقنية للمشروع و العناصر المالية، بالإضافة الى تخصيص تكوين قصير المدى من طرف مصالح الصندوق لفائدة البطالين ذوي المشاريع بغرض تحسين قدراتهم و مؤهلاتهم في مجال تقنيات تسيير المؤسسة، حيث يهدف الصندوق من خلال التكوين الى تلقين صاحب المشروع التقنيات القاعدية لتسيير مؤسسة مصغرة و ذلك وفق عدة مواد يتم تدريسها و المتمثلة في المؤسسة ووسطها، التسويق، قواعد سير المؤسسة المصغرة، المحاسبة، التسيير المالي على مستوى المؤسسة المصغرة و الصغيرة والمتوسطة، الضرائب، كما يعتمد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على متدخلين خارجيين (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية ، مصلحة الضرائب، الصندوق الاجتماعي للعمال غير الاجراء، البنوك...) لإعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم وواجباتهم.[1]

[1] www.cnac.dz تاريخ الاطلاع 2021/04/23.

المبحث الثاني: حصيلة الوكالات المساهمة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة- CNAC، ANGEM ،ANADE لولاية مستغانم خلال سنة 2020

تساهم كل من CNAC و ANGE ،ANADE في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم وتمويل أصحاب المشاريع الراغبين في انشاء مؤسساتهم الخاصة، سنحاول في هذا المبحث استعراض أهم ما توصلنا اليه من معطيات وبيانات تخص نشاط كل من الهيئات الوطنية الثلاثة بولاية مستغانم من خلال حصيلة نشاط كل هيئة لسنة 2020.

المطلب الأول: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال سنة 2020

نوضح في هذا المطلب حوصلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع مستغانم من خلال عدة معايير ومؤشرات من بينها الملفات المودعة والقطاعات الممولة ،مناصب الشغل المستحدثة لسنة 2020 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2-11): حصيلة نشاط وكالة فرع مستغانم لسنة 2020 ANADE

القطاعات	الملفات المودعة	الملفات الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	7340	889	2425
الري	58	40	156
البناء و الاشغال العمومية	1750	792	856
الصناعة	1597	631	2356
الخدمات	7093	2818	4301
الحرف	5692	2035	5598
النقل	8207	169	2167
الصيد البحري	7300	1522	2000

المجموع	316920	8896	19859

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن وكالة الدعم والتنمية المقاولاتية ساهمت في انشاء 8896 مؤسسة من 31690 ملف مودع خلال سنة 2020 موزعين حسب القطاعات التالية:

- **قطاع الفلاحة:** مول 889 مؤسسة من 7340 ملف مودع بنسبة 9.99% من النسبة الكلية

وخلق 2425 منصب شغل، يشمل هذا القطاع المشاريع الخاصة بتربية المواشي (الأبقار) والدواجن. .

- **قطاع الري:** مول 40 مؤسسة من 58 ملف مودع بنسبة 0.45% من النسبة الكلية وخلق 156منصب شغل ويعد أضئل نسبة لصعوبة استخدام أدوات العمل في هذا القطاع.

- **قطاع البناء والاشغال العمومية :** مول 792 مؤسسة من 1705 ملف مودع بنسبة 8.90 % من النسبة الكلية وخلق 856 منصب شغل.

. **قطاع الصناعة :** مول 631 مؤسسة من 1597 ملف مودع بنسبة 7.09 % من النسبة الكلية وخلق 2356 منصب شغل نلاحظ انخفاض نسبة التمويل في هذا القطاع.

. **قطاع الخدمات:** مول 2818 مؤسسة من 7093 ملف مودع بنسبة 31.68% من النسبة الكلية، خلق 4301 منصب شغل ،ويضم هذا القطاع العديد من الأنشطة أغلبها خاص بكراء السيارات والمعدات، ويحظى هذا القطاع باهتمام الشباب المستفيدين نظرا لتميزه بسهولة الإجراءات والربح السريع.

. **قطاع الحرف:** مول 2035 مؤسسة من 5692 ملف مودع بنسبة 22.88% من النسبة الكلية

حيث خلق5598 منصب شغل ويتميز بمختلف النشاطات الحرفية نجار، حدادة، تركيب زجاج، ورشات الخياطة، صناعة الحلويات التقليدية.

. **قطاع النقل:** مول 169 مؤسسة من 8207 ملف مودع بنسبة 1.90% من النسبة الكلية وخلق 2167 منصب شغل مستحدث ونلاحظ أن هذا القطاع مشبع منذ سنة 2012.

قطاع الصيد البحري: مول 1522 مؤسسة من 7300 ملف مودع بنسبة 17.11% من النسية الكلية وخلق 2000 منصب شغل مستحدث.

شكل رقم (2-12): توزيع عدد المؤسسات الممولة من طرف ANADE حسب القطاعات خلال سنة 2020

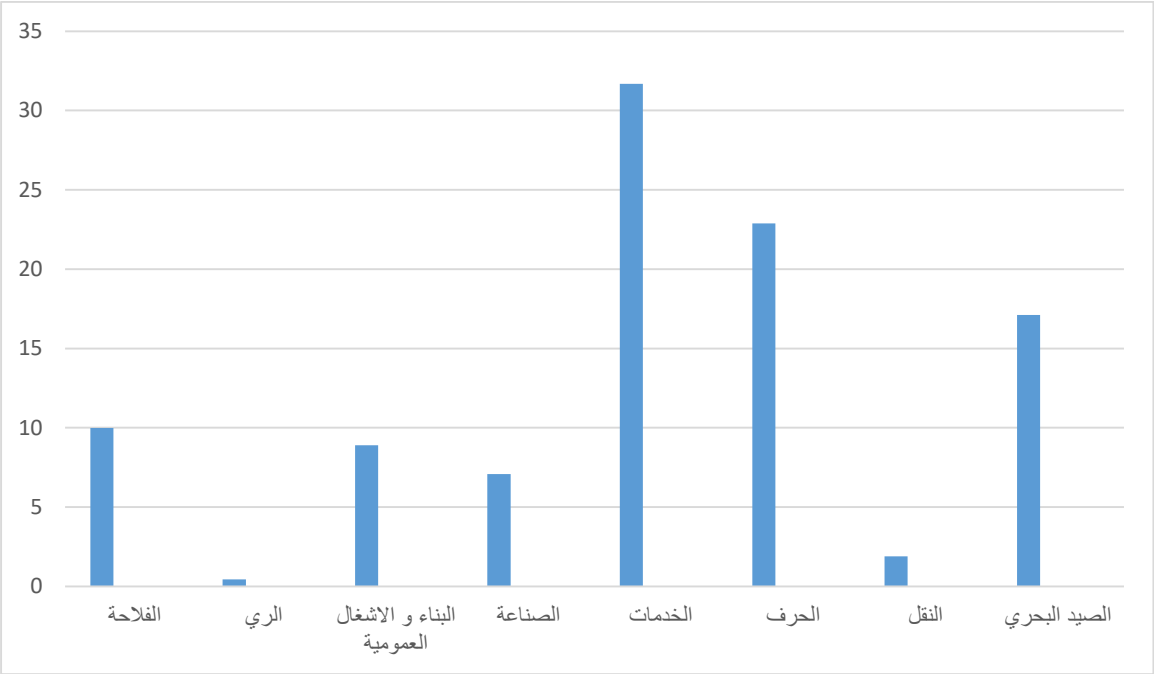

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-11)

-عدد مناصب العمل المستحدثة:

خلال سنة 2020 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع مستغانم من خلال دعمها وتمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ساهمت في توفير 19859 منصب شغل، و يوضح الجدول أن مناصب العمل محصورة في عدة قطاعات و هي قطاع الحرف بنسبة 28.19% الذي يستحوذ أكبر نسبة لليد العاملة ب5598 منصب عمل يليه قطاع الخدمات ب 4301 منصب بنسبة 21.66% ، ويليه على التوالي قطاع الفلاحة ،الصناعة، النقل و الصيد البحري ب 2425 ،2356 و 2167 و 2000 منصب عمل على التوالي ، فيما تبقى باقي القطاعات تستحوذ النسب الباقية ب 5.1 %، والنقطة الإيجابية الملاحظة أن عدد مناصب العمل المستحدثة أكبر من عدد الشباب المستفيدين من الوكالة بصفة مباشرة ،مما يدل أن بعض أصحاب المؤسسات يوفرون مناصب عمل لفئات أخرى متعاقدة مع الوكالة.

الشكل رقم (2-13): نسب مناصب العمل المستحدثة حسب القطاعات لسنة 2020

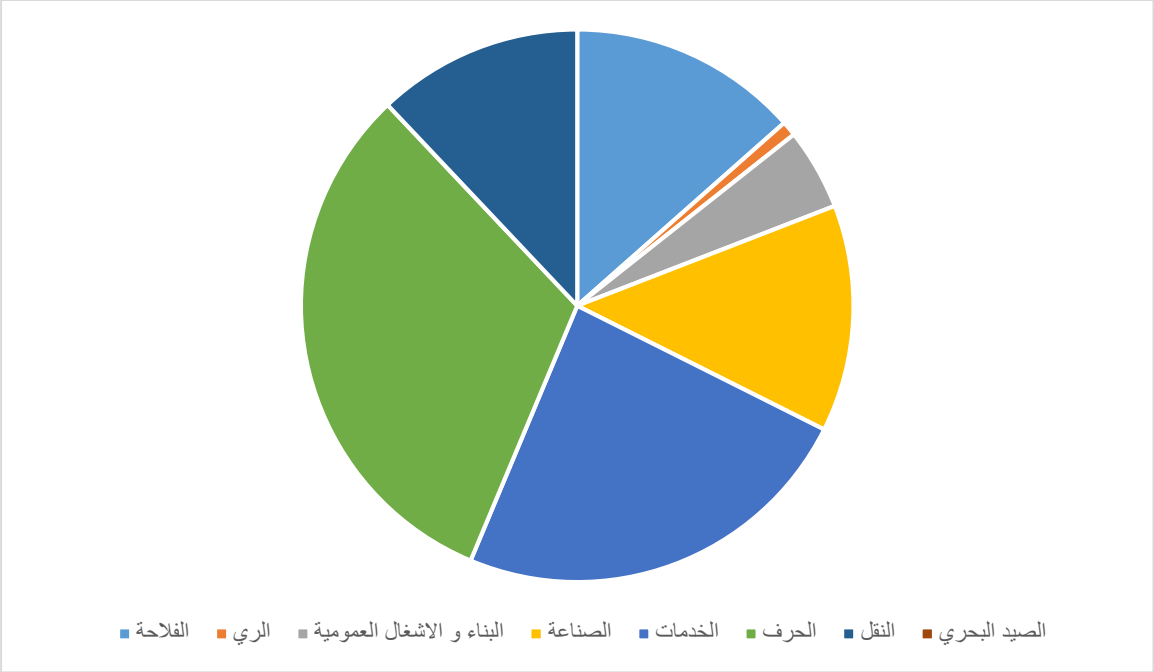

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-11)

المطلب الثاني: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال سنة 2020

نوضح في هذا المطلب حوصلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع مستغانم من خلال عدة معايير و مؤشرات من بينها القطاعات الممولة، مناصب العمل المستحدثة التركيبة التمويلية، عدد المؤسسات التي تم تمويلها، الفئات الاجتماعية التي استفادت من خدمات الوكالة في سنة 2020 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2-14): حصيلة الملفات المودعة حسب كل نشاط ANGEM لسنة 2020

القطاع	تمويل لايتجاوز40.000دج	تمويل من 40.001دج الى100.000دج	التمويل الثلاثي (لايتجاوز 1.000.000دج)	المجموع

	ن	ر	م	ن	ر	م	ن	ر	م	ن	ر	م
الفلاحة	198	1034	1232	4	76	80	16	136	152	218	1246	1464
الصناعة الصغيرة جدا	1437	190	1627	26	54	80	27	301	328	1490	545	2035
البناء و الاشغال العمومية	0	626	626	1	83	84	5	580	585	6	1289	1295
الخدمات	558	505	1063	48	107	155	165	1575	1740	771	2187	2958
الحرف	6275	295	6570	208	82	290	307	144	451	6790	521	7311
التجارة	-	-	-	-	-	-	32	113	145	32	113	145
الصيد البحري	1	0	1	0	0	0	0	28	28	1	28	29
المجموع	8469	2650	11119	287	402	689	552	2877	3429	9308	5929	15237
اجمالي المبالغ التي يلتزم بها البرنامج	444 734 000.00			68 882 565.56			2 603 903 521.30			3 116 020 086.86		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الوكالة

الملفات الممولة حسب كل صيغة تمويلية:

1-صيغة التمويل الذي لا يتجاوز40.000 دج:

الجدول رقم(2-15): توزيع المشاريع الممولة للصيغة التمويلة التي لا تتجاوز40.000 دج

القطاعات	عدد المشاريع الممولة			المبلغ الممول ب(دج)
	نساء	رجال	المجموع	
الفلاحة	191	1027	1218	48 720 000.00
الصناعة الصغيرة جدا	988	195	1183	47 307 000.00
البناء	0	623	623	24 920 000.00
الخدمات	472	461	933	37 320 000.00
الحرف	6608	305	6913	276 507 000.00
الصيد البحري	1	0	1	40 000.00
المجموع	8260	2611	10871	434 814 000.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الوكالة

من خلال الجدول يتضح أن الوكالة حسب الفئة التمويلية التي لا تتجاوز 40.000 دج مولت 10871 مؤسسة بمبلغ قدره 434814000.00 دج وتقسمت على القطاعات التالية:

-**قطاع الفلاحة:** مول 1218 مؤسسة من 1232 ملف مودع بنسبة 11.20% من النسبة الكلية كلف الوكالة مبلغ قدره 48720000.00 دج .

- **قطاع الصناعة الصغيرة جدا:** مول 1183 مؤسسة من 1437 ملف مودع بنسبة10.88% من النسبة الكلية بمبلغ قدره 47307000.00 دج.

- **قطاع البناء:** مول 623 مؤسسة بنسبة 5.73% من النسبة الكلية بمبلغ 24920000.00 دج.

- **قطاع الخدمات:** مول 933 مؤسسة من 1063 ملف مودع بنسبة 8.58 %من النسبة الكلية بمبلغ قدره37320000.00دج.

-**قطاع الحرف:** مول 6913 مؤسسة من 6570 ملف مودع بنسبة 63.59% من النسب الكلية بمبلغ قدره 276507000.00 دج.

- **قطاع الصيد البحري:** مول مؤسسة واحدة بمبلغ 40000.00 دج .

الشكل رقم (2-16): توزيع المؤسسات الممولة حسب القطاعات والجنس (نساء/رجال) لسنة 2020

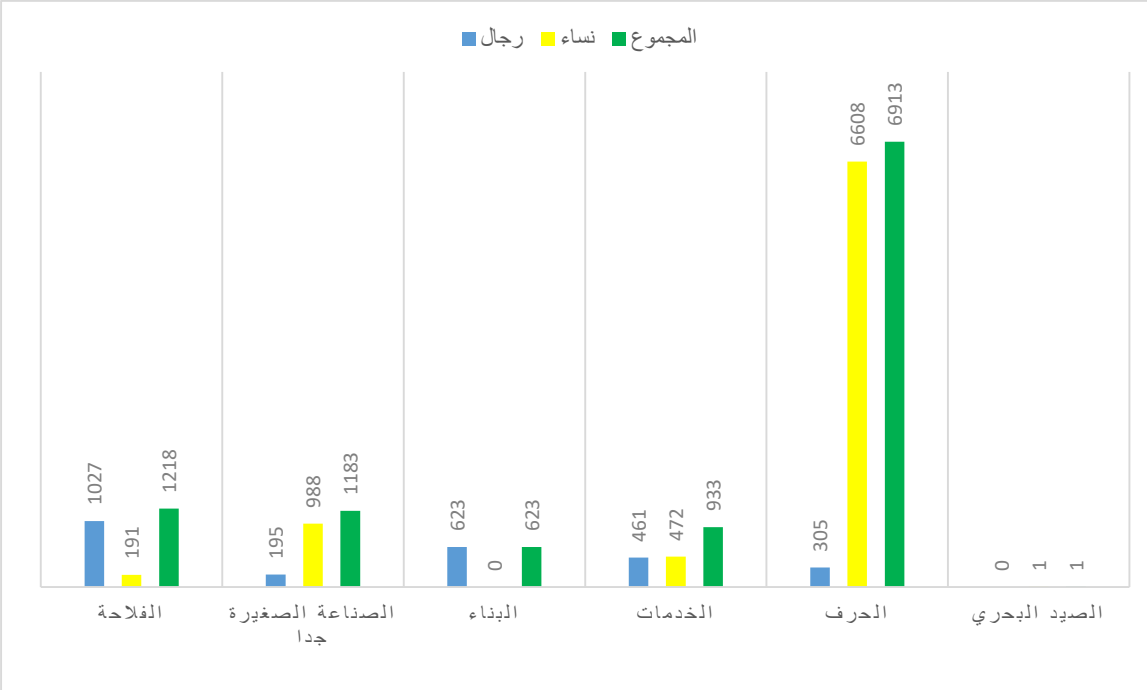

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-15)

من خلال الشكل نلاحظ أن أكبر نشاط ممول من طرف الوكالة حسب فرع مستغانم هو قطاع الحرف ب6913 مؤسسة انقسمت 6608 مولت لفئة النساء و 305 لفئة الرجال و هذا راجع الى إهتمام النساء بهذا القطاع كالخياطة و الحلويات التقليدية، ثم يليه قطاع الفلاحة مول 1218 مؤسسة انقسمت الى 1027 لفئة الرجال و 191 نساء تتمركز معظمها في تربية الأبقار و الدواجن وفي نشاطات السقي و البيوت البلاستيكية...

ثم يليه قطاع الصناعة الصغيرة جدا بتمويله ل 1183 مؤسسة انقسمت 988 نساء و 195 رجال، ثم يليه قطاع الخدمات بتمويل 933 مؤسسة 461 مولت لفئة الرجال و 472 لفئة النساء لصالح مشاريع الأكل السريع و الاعلام الآلي، أما قطاع البناء فأحتكر على الرجال فقط بتمويل 623 مشروع ، وفي الأخير نشاط الصيد البحري مول شخص واحد فقط.

2-الصيغة التمويلية التي لا تتجاوز 100. 000 دج:

الجدول رقم (2-17): توزيع المشاريع الممول للصيغة التمويلية 100.000دج

القطاعات	عدد المشاريع الممولة			المبلغ الممول ب(دج)
	النساء	الرجال	المجموع	
الفلاحة	3	76	79	7 896 934.30
الصناعة الصغيرة جدا	22	54	76	7 598 280.00
البناء	1	83	84	8 400 000.00
الخدمات	45	100	145	14 494 190.75
الحرف	198	78	276	27 593 160.51
الصيد البجري	0	0	0	0.00
المجموع	269	391	660	65 982 565.56

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الوكالة

من خلال الجدول يتضح أن الوكالة حسب الفئة التمويلية التي لا تتجاوز000 100 دج مولت 660 مؤسسة بمبلغ قدره 65982565.56 دج قسمت على القطاعات التالية:

. **قطاع الفلاحة :** مول 79 مؤسسة من 80 ملف مودع بنسبة11.97 % من النسبة الكلية مولت 3 نساء و 76 رجال بمبلغ قدره 7896934.30دج.

. **قطاع الصناعة الصغيرة جدا:** مول 76 مؤسسة من 80 ملف مودع بنسبة 11.52% من النسبة الكلية وزعت 22 لفئة النساء و 54 لفئة الرجال بمبلغ قدره 7598280.00دج .

-**قطاع البناء:** مول 84 مؤسسة من 84 ملف مودع بنسبة 12.73% قسمت على الفئتين بدعم واحد لمرأة واحدة و الباقي لفئة الرجال بملغ قدره 8400000.00دج .

-**قطاع الخدمات:** مول 145 مؤسسة من 155 ملف مودع بنسبة 21.73% قسمت على الفئتين 45 لفئة النساء و 100 لفئة الرجال بمبلغ قدره 14494190.75دج .

-**قطاع الحرف:** مول 276 مؤسسة من 290 ملف مودع بنسبة 41.82 % قسمت على التوالي 198 لفئة النساء و 78 لفئة الرجال بمبلغ قدره 27593160.51دج.

-قطاع الصيد البحري لم يشهد أي تمويل وأي ملف.

الشكل رقم (2-18) : توزيع المؤسسات الممولة حسب القطاعات والجنس (نساء/رجال) لسنة 2020

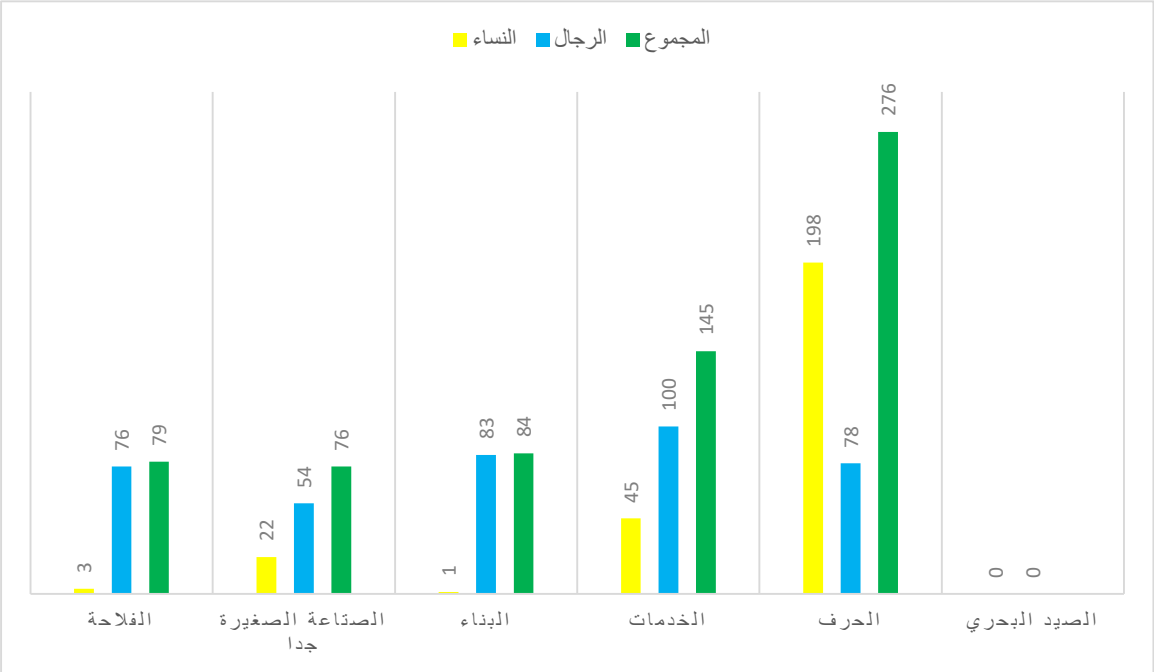

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-17)

3-الصيغة التمويلية التي لا تتجاوز1000.000دج:

الجدول رقم (2-19) : توزيع المشاريع الممولة للصيغة التمويلية 1000.000 دج

القطاعات	عدد المشاريع الممولة			المبلغ الممول(دج)
	نساء	رجال	المجموع	
الفلاحة	8	44	52	12 854 914.62
الصناعة الصغيرة جدا	16	71	87	18 819 212.03
البناء	0	271	271	63 465 353.30
الخدمات	60	827	887	211 349 029.14
الحرف	107	23	130	24 976 861.51
التجارة	6	46	52	11 505 239.25
الصيد البحري	0	14	14	3 619 448.20
المجموع	197	1296	1493	346 590 058.05

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الوكالة

من خلال الجدول يتضح أن الوكالة حسب الصيغة التمويلية 1.000.000 دج مولت 1493 مؤسسة بمبلغ قدره 3465590058.05 دج و قسمت على القطاعات التالية:

- **قطاع الفلاحة:** مول 52 مؤسسة من 152 ملف مودع بنسبة 3.48% من النسبة الكلية حيث مول 08 مشاريع لفائدة النساء و 44 مشروع لفائدة الرجال بمبلغ قدره 12854914.62دج.

- **قطاع الصناعة الصغيرة جدا:** مول 87 مؤسسة من 328 ملف مودع بنسبة 5.83% من النسبة الاجمالية قسمت على الفئتين كالتالي 16 مؤسسة للنساء و 71 مؤسسة للرجال بمبلغ قدره 18819212.03 دج .

- **قطاع البناء:** مول 271 مؤسسة من 585 ملف مودع بنسبة 18.15% من النسبة الكلية خصصت للرجال فقط بملغ قدره 63465353.30دج.

- **قطاع الخدمات:** مول 887 مؤسسة من 1740 ملف مودع بنسبة 59.41% قسمت على الفئتين 60 مشروع لفائدة النساء و 872 مشروع لفائدة الرجال بمبلغ قدره 211349029.14دج.

- **قطاع الحرف:** مول 130 مشروع من 451 ملف مودع بنسبة 8.71%من النسبة الكلية قسمت على الفئتين 107 مشروع لفائدة النساء و 23 مشروع لفائدة الرجال بمبلغ قدره 24976861.51دج .

– **قطاع التجارة:** مول 52 مشروع من 28 ملف مودع بنسبة 3.48% من النسبة الكلية قسمت على الفئتين كالتالي 06 مشاريع للنساء و 46 مشروع للرجال بمبلغ قدره 11505239.25دج.

.**قطاع الصيد البحري:** مول 14 مشروع من 28 ملف مودع بنسبة0.94% لفائدة الرجال فقط

بمبلغ قدره 3619448.20 دج.

شكل رقم (2-20): توزيع عدد المؤسسات الممولة حسب القطاعات والجنس(نساء/رجال) لسنة 2020

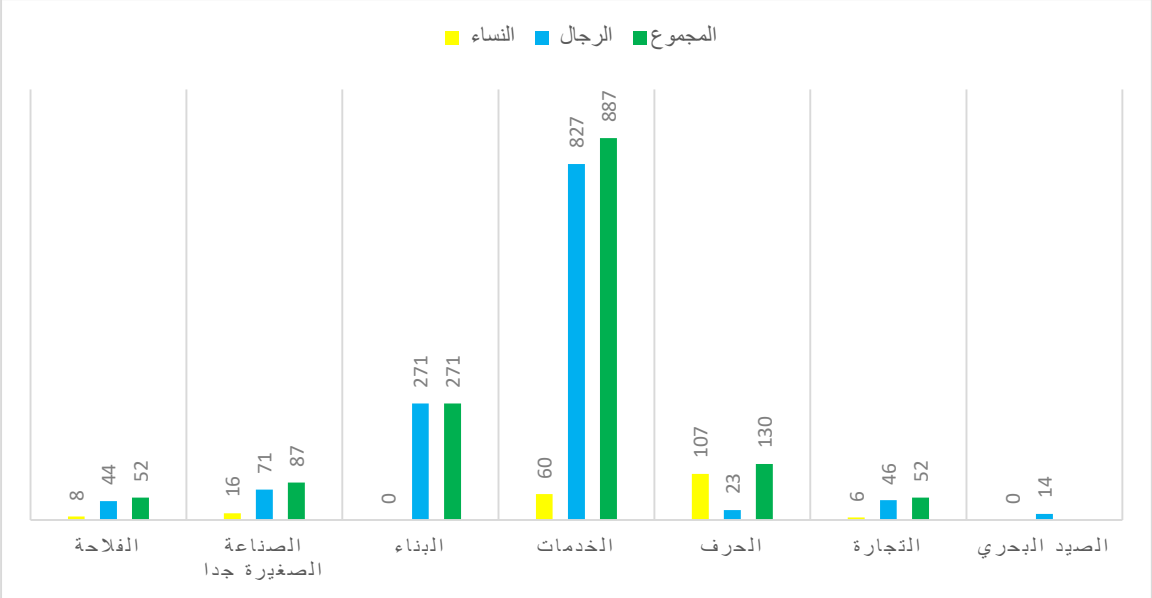

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (02-19)

مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات للوكالة:

الشكل رقم (2-21): مناصب العمل المستحدثة حسب الفئة التمويلية لسنة 2020

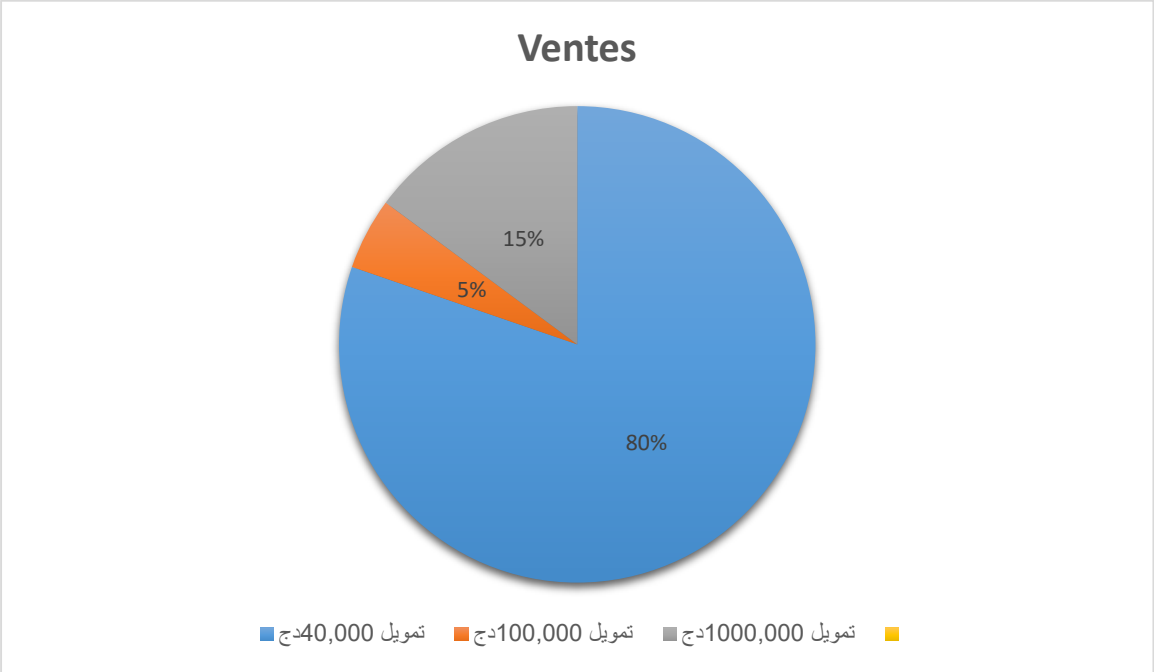

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-19)

عدد مناصب الشغل المستحدثة:

في سنة 2020 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع مستغانم من خلال دعمها و تمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ساهمت في توفير 20283 منصب شغل و يوضح الشكل أن 80% من الناصب شملت المشاريع ذات التمويل الذي لا يتجاوز 40.000دج ب 16307 منصب شغل ، وتليه المشاريع ذات تمويل الذي لا يتجاوز 1000.000 دج خلقت 2986 منصب عمل بنسبة 15%.

وأخيرا المشاريع التي لا يتجاوز تمويلها 100.000 دج خلقت مناصب شغل قدرت 990 منصب بنسبة 5 % ، اما فيما يخص نسبة المؤسسات التي مولت الجنسين نوضحها كالتالي:

الشكل رقم (2-22) : نسب المؤسسات الممولة حسب الجنس (نساء/رجال) لسنة 2020

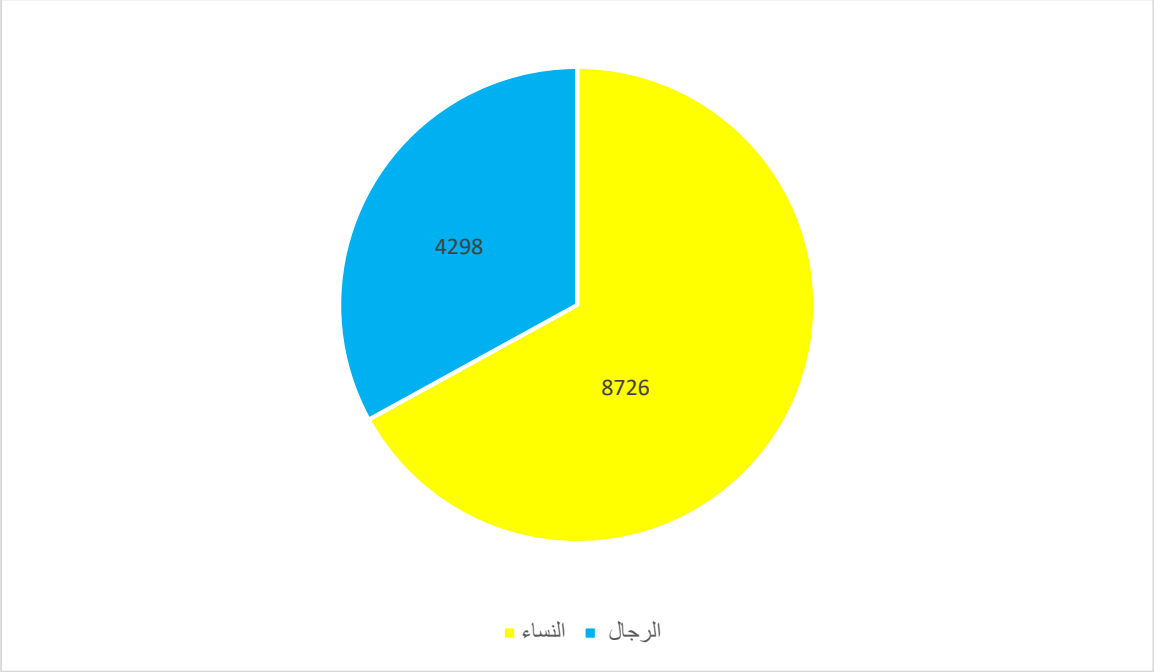

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-19)

من الشكل يتضح أن من بين 13024 مستفيد من امتيازات جهاز القرض المصغر تم انشاء 8726 مؤسسة خاصة بفئة النساء و 4298 مؤسسة لفئة الرجال، وهذا الفرق بين الفئتين ناتج عن قطاع الحرف الذي يضم المؤسسات النسوية أغلبها استثمرت في ورشات الخياطة، الحلاقة والتجميل، صناعة الحلويات، صناعة الملابس التقليدية ... ومثل هذه المشاريع تحتاج عادة لتوفير المواد الأولية فقط لتبدا نشاطها ونلاحظ المؤسسات الخاصة بفئة النساء اعتمدت على التمويل الخاص بشراء المواد الأولية (لا تتجاوز 100.000 دج).

أما فيما يخص الرجال فهي تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع الخدمات الذي يستثمر به السباكة، الدهانة، النجارة، الأكل السريع، تصليح السيارات، واعتمدوا على التمويل الذي لا يتجاوز 1000.000 دج .

المطلب الثالث: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لسنة 2020

نحاول في هذا المطلب ادراج حصيلة نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع مستغانم لسنة 2020 وفق معطيات و مؤشرات اقتصادية مختلفة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-23): حصيلة نشاط وكالة CNAC فرع مستغانم لسنة 2020

السنة	عدد الملفات المودعة		عدد الملفات المقبولة		عدد الملفات الممولة		عدد مناصب الشغل المستحدثة	عدد المشاريع الممولة التي كلفتها اقل من 05 مليون دينار	عدد المشاريع الممولة التي كلفتها اكثر من 05 مليون دينار
2020	ن	ر	ن	ر	ن	ر	148	59	35
	25	124	14	109	12	82			
المجموع	149		133		94				

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الوكالة

من خلال الجدول يتضح لنا ان وكالة CNAC ساهمت في انشاء 94 مؤسسة خلال عام 2020 انقسمت 12 مؤسسة لفئة النساء بنسبة 12.77% و82 مؤسسة لفئة الرجال بنسبة 87.23% من النسبة الكلية، ومن خلال الجدول نجد أن الوكالة قبلت 133 ملف من 149 ملف مودع وانقسمت 14 ملف مقبول لفئة النساء من 25 ملف مودع و 109 ملف مقبل لفئة الرجال من 124 ملف مودع .

و نلاحظ أن الوكالة خلقت 148 منصب شغل لسنة 2020 أما المشاريع الممولة انقسمت الى 59 مشروع لفئة المشاريع التي كلفتها أقل من 05 ملايين دينار جزائري بنسبة62.77 % و 35 مشروع ممول لفئة المشاريع الممولة اكثر من 05 ملايين دينار جزائري بنسبة 37.23%.

توزيع الملفات المقبولة والممولة حسب قطاع النشاط لسنة 2020:

جدول رقم (2-24): توزيع المؤسسات الممولة حسب القطاعات لسنة 2020

قطاع النشاط	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب العمل المستحدثة
النقل	00	00	00
المهن الحرة	13	03	06
الصناعة	04	03	09
الخدمات	21	09	14
البناء و الاشغال العمومية	19	14	23
الفلاحة	66	56	83
الحرف	12	09	13

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الوكالة

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ولاية مستغانم سنة 2020 مول عدة قطاعات :

.**قطاع النقل:** لم يمول أي ملف منذ سنة 2011 بسبب تشبع السوق و حدة المنافسة .

- **قطاع المهن الحرة:** 13 ملف مقبول بنسبة9.77% تم تمويل 3 مشاريع بنسبة 3.19 %من النسبة الكلية، وخلق 06 مناصب عمل مستحدثة بنسبة 4.05 %.

- **قطاع الصناعة:** 04 ملفات مقبولة بنسبة 1.50 % تم تمويل 03 مشاريع بنسبة 3.19%من النسبة الكلية ، وخلق 09 مناصب عمل مستحدثة بنسبة 6.08%.

- **قطاع الخدمات:** 21 ملف مقبول بنسبة 15.79% تم تمويل 09 مشاريع بنسبة 9.46%من النسبة الكلية ، وخلق 14 منصب عمل مستحدث بنسبة 9.46%.

- **قطاع البناء و الاشغال العمومية:** 19 ملف مقبول بنسبة 14.29 % تم تمويل 14 مشروع بنسبة 14.89% من النسبة الكلية ، وخلق 23 منصب عمل مستحدث بنسبة 15.54% .

- **قطاع الفلاحة:**66 ملف مقبول بنسبة 49.62 % تم تمويل 56 مشروع بنسبة 59.57%من النسبة الكلية، وخلق 83 منصب عمل مستحدث بنسبة 56.08%.

- **قطاع الحرف:** 12 ملف مقبول بنسبة 9.02 %من النسبة تم تمويل 09 مشاريع بنسبة 9.57%

من النسبة الكلية ، و خلق 13منصب عمل مستحدث بنسبة 8.78%.

الشكل رقم(2-25): توزيع عدد المؤسسات الممولة من طرفCNAC حسب القطاعات لسنة 2020

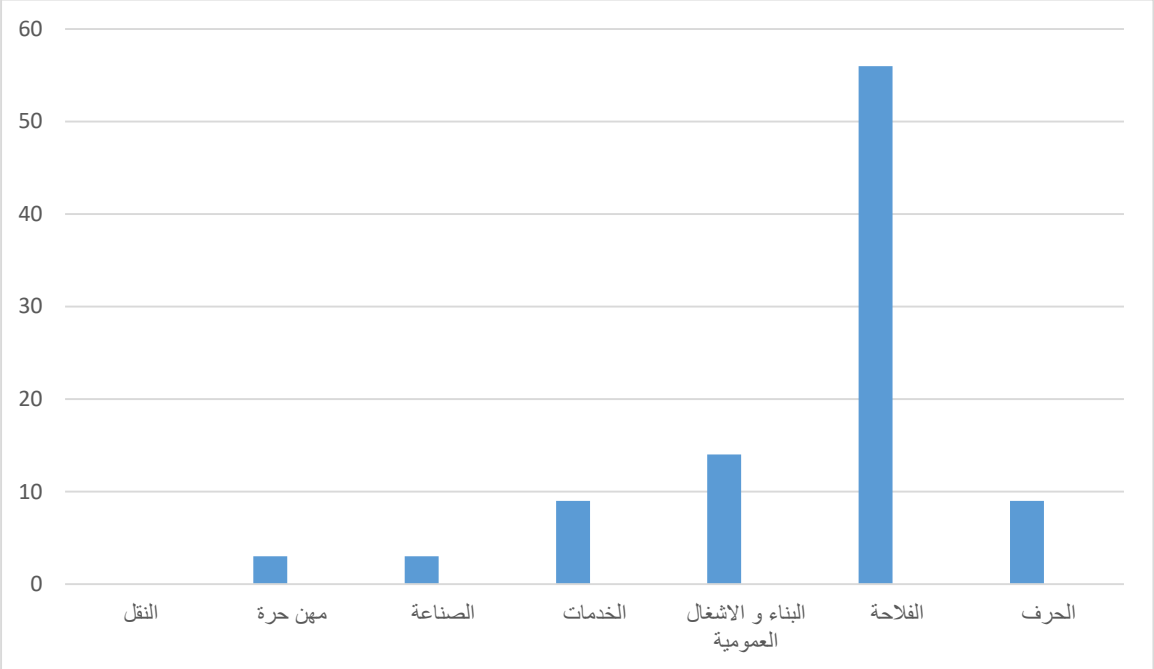

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-24)

-أنماط التمويل (المستوى الأول و المستوى الثاني):

حسب الجدول رقم (02-24) نلاحظ ان أغلب المستفيدين من الصندوق لسنة 2020 اعتمدوا على التمويل من المستوى الأول حيث أن 63% من المؤسسات المنشأة تم تمويلها وفق التركيبة التمويلية التي لا تفوق 5.000.000 دج و عددها 59 مؤسسة من اجمالي المؤسسات وهذا راجع الى أغلب المشاريع لا تتعدى احتياجاتها المالية ل 5.000.000 دج ، أما فيما يخص المستوى الثاني 37% من المؤسسات المنشأة تم تمويلها وفق التركيبة المالية التي تتجاوز 5.000.000 دج ومن خلال الشكل رقم (02-25) نلاحظ ان قطاع الفلاحة يمثل أكبر قطاع ممول من طرف الوكالة بنسبة59.57% من مجموع نسبة المؤسسات الممولة.

والشكل الموالي يوضح لنا نسب التمويل التي تخص التمويل من المستوى الأول (لا يتجاوز 5.000.000 دج) والتمويل من المستوى الثاني (يتجاوز 5.000.000 دج) خلال سنة 2020.

شكل رقم (2-26): نسبة تمويل المستوى الأول والمستوى الثاني خلال سنة 2020

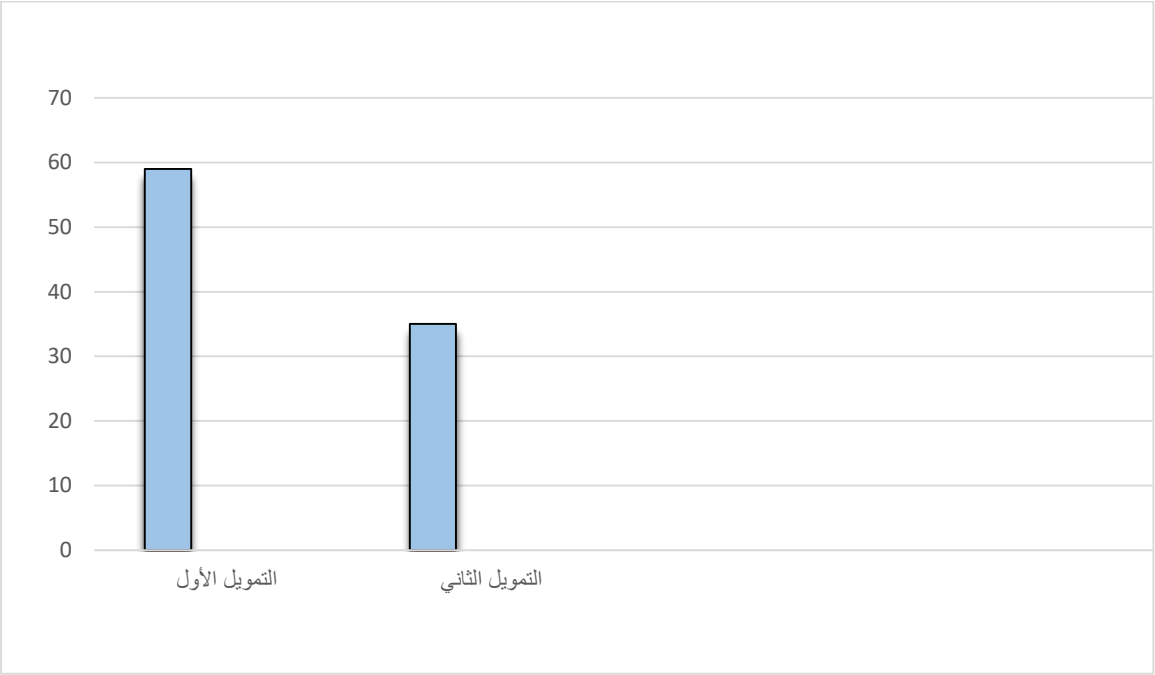

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-23)

.مناصب العمل المستحدثة :

حسب معطيات الجدول فإن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC فرع مستغانم من خلال دعمه و تمويله للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهم في خلق 148 منصب عمل بمعدل منصبين في كل مؤسسة، و يوضح الجدول أن مناصب العمل محصورة في قطاع الفلاحة ب 56.54%، يليه قطاع البناء

والاشغال العمومية ب 15.54% ، قطاع الخدمات ب 9.46% ،قطاع الحرف ب8.78 % ثم يلي على التوالي ، قطاع الصناعة والمهن الحرة بنسبة 6.08 %و 4.05 % .

الشكل رقم (2-27): نسب مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات لسنة 2020

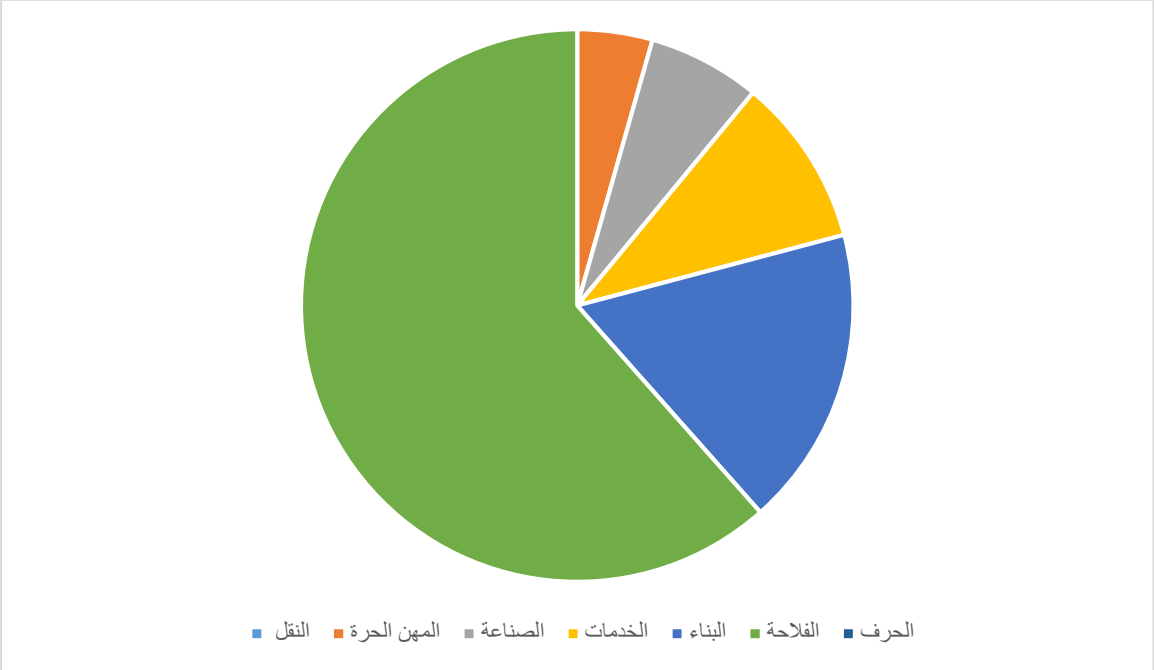

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (02-24)

-شكل رقم(2-28): توزيع المؤسسات الممولة حسب الجنس (رجال – نساء) لسنة 2020

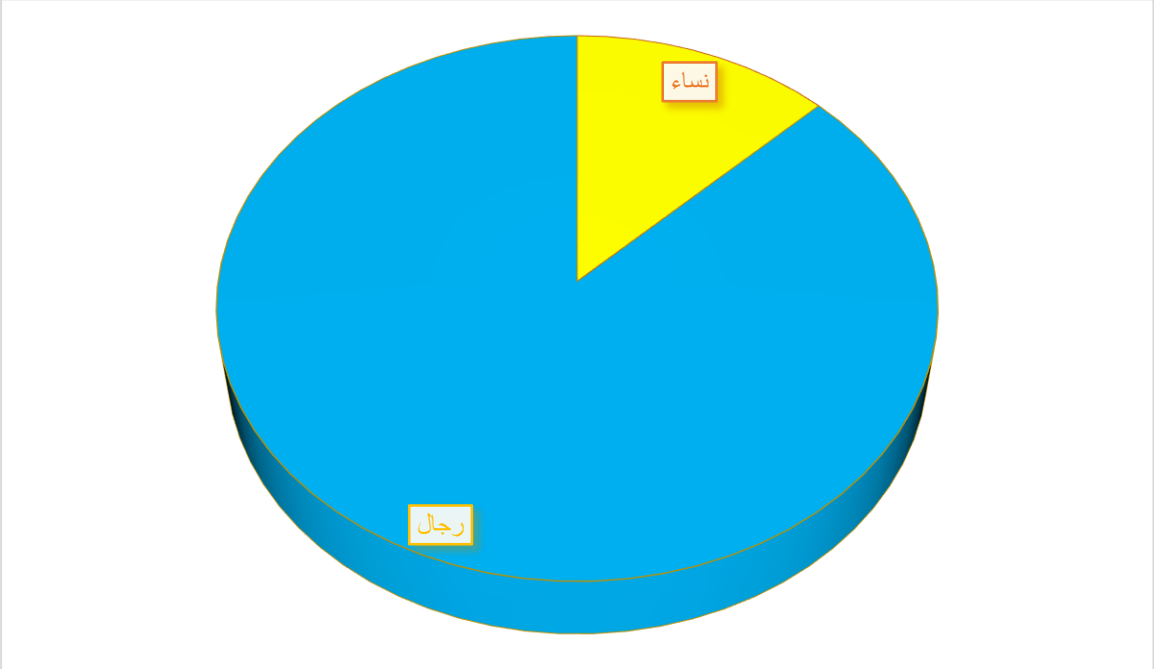

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-23)

حسب معطيات الجدول رقم (02-23) والشكل رقم (02-28) يتضح أنه من بين 94 مستفيد من امتيازات وخدمات الصندوق قد أنشئت 82 مؤسسة أصحابها من فئة الرجال بنسبة87% من إجمالي المؤسسات الممولة و 12 مؤسسة فقط أصحابها نساء بنسبة 13 % وهذا الفرق الكبير ناتج عن قطاع الفلاحة و قطاع البناء والأشغال العمومية حيث تعتبر قطاعات تتلائم مع رغبات و خصوصية الرجال وتقاليد التي تتجنبها المرأة من العمل في قطاعات ذات طابع رجالي ، وبالإضافة الى أن الصندوق يستهدف فئة عمرية محصورة بين 30 و 50 سنة حيث أن النساء في هذا العمر أغلبهن ربات بيوت و أمهات لا يمتلكن الرغبة في الاستثمار وروح المقاولاتية التي يتميز بها الرجال من نفس العمر وهذا ما يدل على انخفاض نسبة المؤسسات الخاصة بفئة النساء.

الخلاصة:

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول ان الهيئات الوطنية الثلاثة CNAC، ANGEM، ANADE حسب فرع مستغانم كل وكالة تساهم في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تمكن الشباب البطال سواء فئة الرجال أو النساء من إنشاء مؤسساتهم الخاصة في مختلف القطاعات و الأنشطة ، وذلك من خلال منح عديد الخدمات و الامتيازات المالية و غير المالية التي تساهم في دعم أصحاب المشاريع لإنشاء مؤسساتهم الخاصة و تذليل العقبات التي تعيق قيام و استمراريتها.

الخاتـــمة

من خلال هذه الدراسة التي تناولت آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرضنا أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات مع ذكر أهم العوائق و المشاكل التي تواجهها، بالإضافة الى ابراز مختلف البرامج و الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع الذي له دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بالتعرف على اهم الهياكل و المؤسسات التي تعمل على دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث سلطنا الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرةANGEM ، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC ،وقد توصلنا الى أن هذه الأجهزة وبالرغم لما توفره من امتيازات وخدمات الا أنها تبقى لها بعض الصعوبات والعراقيل التي تمنعها من تحقيق الأهداف المرجوة منها.

نتائج الدراسة:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأثير ايجابي على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، نذكر من ذلك مساهمتها في النمو الاقتصادي، وحفظ الحرف اليدوية،الموارد الطبيعية ، البيئية والتنمية الاجتماعية، ومن خلال دراستنا لمساعي تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر توصلنا الى النتائج التالية:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية، وتوفير مناصب الشغل وخلق الثروة.

- تولي الجزائر اهتماما بالغا بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا يتجلى في مختلف الإجراءات والإصلاحات وكذا الأساليب العديدة المنتهجة في سبيل ترقية هذا القطاع.

– إن الاعتماد على خدمات CNAC، ANGEM ، ANADE يلغي العديد من العوائق(التمويلية، تنظيمية، إدارية، تسويقية...) التي تحول دون نجاح أصحاب المشاريع في انشاء مؤسساتهم الخاصة.

. أغلب المؤسسات المنشاة من طرفCNAC ، ANGEM ، لا تحمل الطابع الإنتاجي.ANADE .

. غياب الفعالية و النجاعة الاقتصادية لدى CNAC، ANGEM ، ANADE على الرغم من أن هذه الهيئات تحقق الأهداف و المساعي الجزئية الخاصة بكل وكالة من خلال خلق المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و توفير مناصب العمل للحد من البطالة إلا أن هذه الوكالات لا تحقق الأهداف الكلية التي تستجيب لمتطلبات المحيط الاقتصادي.

.50% من المؤسسات المنشأة خلال الفترة المدروسة (سنة 2020) كانت من طرفANGEM

ما يدل على ان وظائف جهاز القرض المصغر تتماشى مع رغبات الشباب الراغبين في انشاء مؤسساتهم الخاصة.

. استطاعت ANGEM، CNAC،ANADE امتصاص جزء من البطالة في ولاية مستغانم وهذه نتيجة إيجابية فيما يخص الحد من البطالة .

اختبار الفرضيات :

- خلقت هيئات الدعم والتمويل ANGEM، CNAC،ANADE من خلال نشاطها بولاية مستغانم، ، عدة نتائج إيجابية بتمويل عدة مؤسسات ناشطة ،ساهمت في تحقيق مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية، بالإضافة لدعم و تمويل قطاعات متعددة حسب رغبة أصحاب المشاريع، حيث وفرت 40.290 منصب شغل بين نساء ورجال ، في قطاعات مختلفة لسنة 2020 (الفرضية الأولى خاطئة).

- تلعب هيئات الدعم و التمويل(CNAC، ANGEM ، ANADE) دورا مهما في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح اعانات وخدمات مالية و جبائية التي تعد حافزا استثماريا للشباب حيث ساهمت في إنشاء 22014 مؤسسة خلال سنة 2020 (الفرضية الثانية صحيحة).

-لا يمكن لهذه الهيئات الثلاثة(CNAC ،ANGEM ، ANADE) لوحدها أن تحقق الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها الدولة بل يوجد هيئات ومرافق أخرى ينبغي التكامل معها، وكذلك لم تتمكن من القيام هذه الوكالات بنشاطها نظرا لأن اغلب القطاعات والنشاطات الممولة ذات طابع غير انتاجي (الفرضية الثالثة خاطئة).

التوصيات:

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، و بناءا على النتائج العامة المتوصل اليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه على النحو التالي:

- تكثيف الجهود فيما يخص السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة.

- على الهيئات الحكومية الجزائرية إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال: حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عملية المرافقة و المتابعة بعد الإنشاء في إطار هيئات الدعم.

- منح الأولوية و امتيازات إضافية للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة خاصة التي تخدم قطاع الإنتاج .

- الاهتمام بالمشاريع التي تحمل أفكار جديدة مثمرة و التي تساهم في الحفاظ على البيئة الطبيعية.

- تنويع مصادر التمويل بما يتلاءم مع وضعية وخصائص المؤسسات الناشئة.

- الاعتماد على حاضنات الأعمال كشركاء مع وكالات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنسيق فيما بين هذه الهيئات ما يوفر خدمات و إمتيازات إضافية لأصحاب المشاريع.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير ندرك أننا لم نقدر أن نحط بكل جوانب الموضوع ، وأننا لم نلمس كل تفاصيله ، إما بسبب عجزنا الذي لا يخلوي منه أي جهد بشري أو بسبب صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة من الوكالات ، ورغم ذلك فإننا نعتبر هذه الدراسة محاولة نرجو أن تكون ثمرة مجهود مثمرة سواء للطلبة المقبلين على إنشاء مؤسساتهم الخاصة او في بحوثهم و مذكراتهم المستقبلية، و على مسؤولي الوكالات الداعمة لولاية مستغانم ، ولهذا يبقى موضوع هذه الدراسة إشكالية جد مهمة تتغير مع تغير المحيط الخارجي ، ويمكن معالجتها بطرق أخرى، لذا نتمنى مستقبلا أن تكون دراسات تحمل العناوين التالية:

. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .

. الوكالة الوطنية صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR .

. الوكالة الوطنية لضمان قروض المستثمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI.

. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني دراسة كل قطاع مع تطور عدد المؤسسات.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

-أولا: لكتب

1-أحمد رحموني-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري-المكتبة المصرية، 2011.

2-حسن محمد سمحان، احمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2015م-1436ه.

3-رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر،2008.

-طارق محمود عبد السلام السالوس، حاضنات الاعمال، دار النهضة العربية،2005.

4-محمد إبراهيم عبيدات، اساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر،1999.

5-يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات – التوازن المالي – وسائل التمويل –معايير الاختيار والمفاضلة)، الإسكندرية ، در التعليم الجامعي للطباعة والنشر التوزيع، 2012.

ثانيا: الاطروحات والمذكرات

6-السعيدي سعدية، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و افاق تنميتها، شهادة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة،2003/2002.

2-الياس غفال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2000-2014)،شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2016-2017.

3-بلحاج آمنة، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع دراسة حالة، مذكرة ماجستر،2014-2015.

4-بولغب وليد، إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة كمدخل استراتيجي لتعزيز المزايا التنافسية المستدامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة- تجارب الجزائر، تونس و فرنسا، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1-،2019/2018.

5-حنيفي امينة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين النطرية و التطبيق-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2018-2019.

6-زواوي فضيلة، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانزمات الجديدة في الجزائر(دراسة حالة سونلغاز)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم التسيير، جامعة محمد بوقزة-بومرداس،2008-2009.

7-عبد القادر رقراق، متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة وهران،2010/2009.

8-قشيدة صورية، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات قينااليب، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

9-نايت إبراهيم محمد، آليات تمويل المنشآت الرياضية و المتابعة المالية لها(دراسة وصفية لمجموعة من المنشآت الرياضية الجزائرية)،رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص إدارة و تسيير رياضي، معهد التربية و الرياضة، جامعة الجزائر 2011-2011.

الأوراق البحثية (المجلات):

10. ايت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر افاق و قيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة تيارت-الجزائر،العدد6.

11. بن عمر محمد البشيرو طيبي عبد اللطيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الجزائر(كتوجه شامل مقرن بين التمويل الوضعي و الإسلامي)،مجلة الروي الاقتصادية،العدد3،ديسمبر2013.

12.رابح خوني و رامي حريد، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات،الجزائر،العدد3،ديسمبر2016.

13. سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح،العدد2،جوان2011،ورقلة-الجزائر.

14. سامية سعيدي، مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جوان2011،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-العدد2.

15.عثمان لخلف، مفهوم المؤسسات الصغيرة و سماتها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة.

16. كاكي عبد الكريم ، بورقبة قويدر، الثلاثة الجديدة: الابتكار الأخضر والاقتصاد الأخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكالية التنمية المستدامة (اسقاط القاربة على حال الجزائر)،مجلة الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 18، العدد1، ديسمبر 2019.

17. ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة،العدد3،جوان2018،جامعة جيجل-الجزائر.

المداخلات العلمية:

18. حمزة العرابي و رحمي عبد الرحيم، امتيازات الاستثمارية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حصة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017.

19. شامية بن عباس و هدى معيوف، الصعوبات و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،،ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حصة لخضر الوادي،7/6 ديسمبر2017.

20. غرداين حسام و حفوظة الأمير عبد القادر و شبورو سليم، اليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حصة لخضر الوادي،7/6 ديسمبر 2017.

21. مراكشي محمد لمين و بوشلاغم عثمان و بن شهيدة سارة، دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات و تفعيل الابداع، جامعة علي لونسي-البليدة2.

22. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون،الجزائر،2005.

النصوص القانونية والتنظيمية:

23. مرسوم تنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020،يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية،العدد70، 9ربيع الثاني عام 1442 الموافق 25 نوفمبر سنة 2020م .

24. للمرسوم التنفيذي 02/04 المؤرخ في 03 يناير 2004 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35، الصادر في 07 جويلية 2013.

25. المادة 05 من المرسوم الرئاسي 156/10 المؤرخ في 20 جوان 2010، المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي 514/03 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم واحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع

البالغين ما بين خمس وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، الصادرة في 23 جوان 2010.

26. المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 254/13 المؤرخ في 02 جويلية 2013، المعدل والمتمم.

27. المادة 4/252 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، القسم الثالث الإعفاءات المؤقتة، الفصل الأول الرسم العقاري على الملكيات المبنية، الباب الفرعي الأول الرسم العقاري، الباب الخامس الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2018.

المو اقع الالكترونية:

28. www.cnac.dz

29. www.ansej.dz

30. www.ansej.org.dz

31. www.angem.dz

32. https://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2016/8/7

ملاحـــق

1 -ملاحق المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الملحق رقم 01: مؤسسة نجارة الحديد والالمنيوم الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المصدر: مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاية فرع مستغانم

الملحق رقم 02: البطاقة التقنية للمؤسسة الإنتاجية بقدور بن عطية الحاج

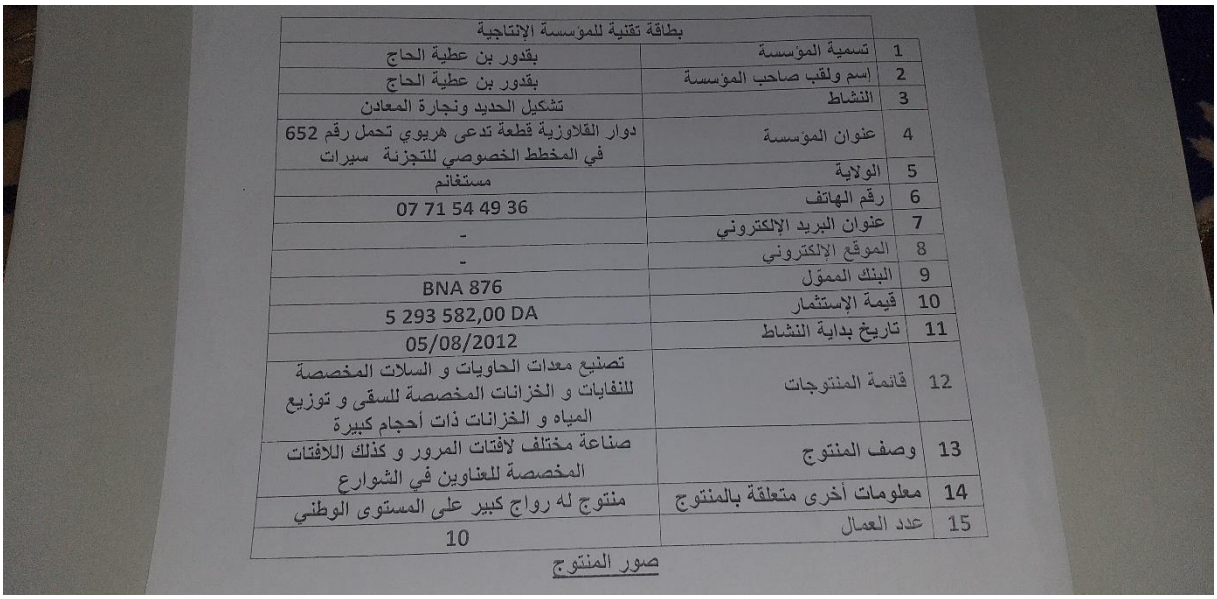

بطاقة تقنية للمؤسسة الإنتاجية		
1	تسمية المؤسسة	بقدور بن عطية الحاج
2	إسم ولقب صاحب المؤسسة	بقدور بن عطية الحاج
3	النشاط	تشكيل الحديد ونجارة المعادن
4	عنوان المؤسسة	دوار القلاوزية قطعة تدعى هريوي تحمل رقم 652 في المخطط الخصوصي للتجزئة سيرات
5	الولاية	مستغانم
6	رقم الهاتف	07 71 54 49 36
7	عنوان البريد الإلكتروني	-
8	الموقع الإلكتروني	-
9	البنك المموّل	BNA 876
10	قيمة الإستثمار	5 293 582,00 DA
11	تاريخ بداية النشاط	05/08/2012
12	قائمة المنتوجات	تصنيع معدات الحاويات و السلات المخصصة للنفايات و الخزانات المخصصة للسقى و توزيع المياه و الخزانات ذات أحجام كبيرة
13	وصف المنتوج	صناعة مختلف لافتات المرور و كذلك اللافتات المخصصة للعناوين في الشوارع
14	معلومات أخرى متعلقة بالمنتوج	منتوج له رواج كبير على المستوى الوطني
15	عدد العمال	10

صور المنتوج

المصدر: مقدمة من طرف الوكالة فرع مستغانم

الملحق رقم 03: صور لمنتجات مؤسسة بقدور بن عطية الحاج

المصدر: مقدمة من طرف الوكالة فرع مستغانم

الملحق رقم04: صور لمنتجات مؤسسة بقدور بن عطية الحاج

المصدر: مقدمة من طرف الوكالة فرع مستغانم

الملحق رقم 05: صور لمنتجات مؤسسة بقدور بن عطية الحاج

المصدر: مقدمة من طرف الوكالة فرع مستغانم

الملحق رقم 06: مهام الوكالة

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المسماة باختصار "و و د ت ش"، تم إنشائها سنة 1996 و هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل.
أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية و خدماتية أو توسيعها وفق مقاربة إقتصادية تهدف إلى خلق الثروة و مناصب عمل .
تضم الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات و كذا العديد من الملحقات المتواجدة على مستوى بعض المناطق.

مهام الوكالة:

- تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع في إنشاء النشاطات.
- تزويد الشباب ذوي المشاريع، بكافة المعلومات ذات الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم.
- تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء ولغير الاجراء...).
- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.
- ضمان تكوين متعلق بالمؤسسة لصالح الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل شكل أخر من الاعمال و التدابير الرامية الى ترقية إحداث الأنشطة و توسيعها.

الأهداف الأساسية :

- تعزيز و دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع و الخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع أنواع الاعمال و التدابير الرامية الى ترقية المبادرة المقاولتية.

شروط التأهيل:

- أن يتراوح سن الشاب أو الشباب ما بين 19 و 35 سنة، في الحالات الاستثنائية و عندما يحدث الاستثمار ثلاثة (3) مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/ أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها.
- أن يقدّم أو يقدّموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- أن لا يكون أو يكونوا شاغلين وظيفة مأجورة عند تقديم إستمارة التسجيل للإستفادة من الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب عمل.
- أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة، ما عدا في حالة ما اذا تعلق الأمر بتحسين مستوى نشاطه.
- أن لا يكون قد إستفاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

المبلغ الأقصى للاستثمار:

يحدد المبلغ الأقصى للإستثمار بـ عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000) دج سواء في مرحلة الانشاء أو التوسيع.
القروض الغير مكافأة و المكملة للمشروع لا تدخل في حساب الحد الأقصى للإستثمار.

التسجيـــــــل:

يتم التسجيل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من طرف الشباب ذوي المشاريع عن طريق وثيقة واحدة فقط، تسمى "إستمارة التسجيل". تحمل من الموقع الالكتروني للوكالة « www.ansej.dz » , او من خلال التسجيل عن طريق الموقع الإلكتروني « Promoteur.ansej.dz ».

www.ansej.dz

08 شارع أرزقي بن بوزيد الحامة - الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

المصدر: مقدمة من طرف الوكالة فرع مستغانم

الملحق رقم 07: الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة في اطار جهاز الوكالة

المصدر: مقدمة من طرف الوكالة فرع مستغانم

الملحق رقم 08: مرحلة توسيع القدرات الانتاجية

المصدر: مقدمة من طرف الوكالة فرع مستغانم

الملحق رقم 09: مسار انشاء مؤسسة مصغرة

المصدر: مقدمة من طرف الوكالة فرع مستغانم

الملحق رقم 10: صيغ التمويل

المصدر: مقدمة من طرف الوكالة فرع مستغانم

2-الملاحق المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الملحق رقم 11 : الوثائق المطلوبة لغرض تكوين ملف القرض المصغر

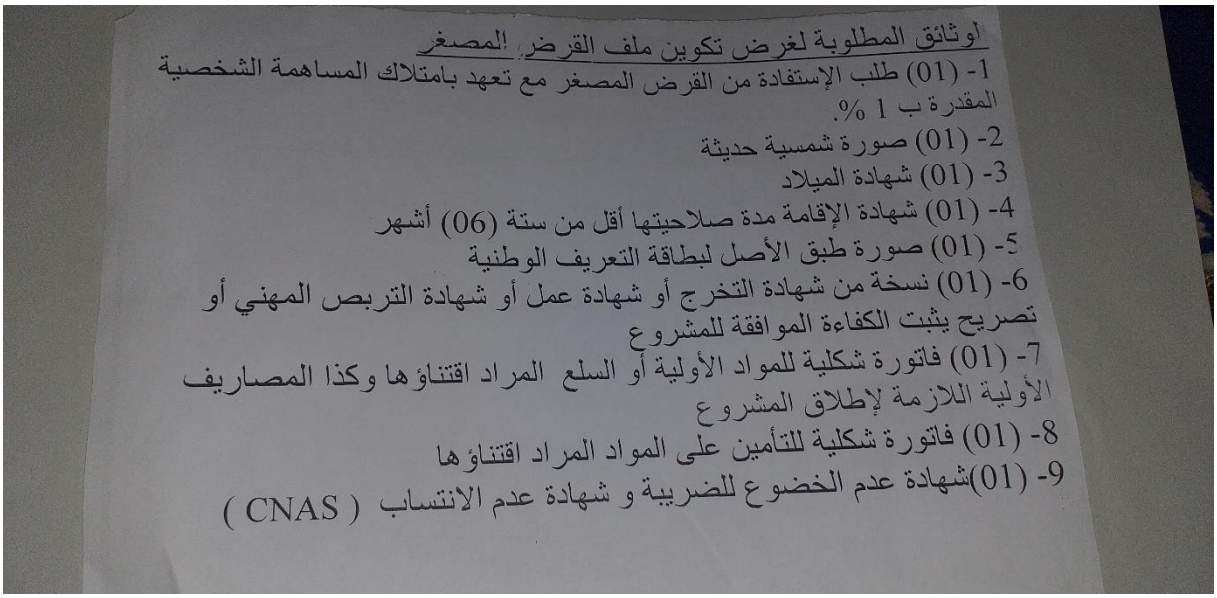
الوثائق المطلوبة لغرض تكوين ملف القرض المصغر

1- (01) طلب الإستفادة من القرض المصغر مع تعهد بامتلاك المساهمة الشخصية المقدرة ب 1 %.
2- (01) صورة شمسية حديثة
3- (01) شهادة الميلاد
4- (01) شهادة الإقامة مدة صلاحيتها أقل من ستة (06) أشهر
5- (01) صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية
6- (01) نسخة من شهادة التخرج أو شهادة عمل أو شهادة التربص المهني أو تصريح يثبت الكفاءة الموافقة للمشروع
7- (01) فاتورة شكلية للمواد الأولية أو السلع المراد اقتناؤها وكذا المصاريف الأولية اللازمة لإطلاق المشروع
8- (01) فاتورة شكلية للتأمين على المواد المراد اقتناؤها
9- (01)شهادة عدم الخضوع للضريبة و شهادة عدم الانتساب (CNAS)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع مستغانم

الملحق رقم 12 : الوثائق المطلوبة لشراء المراد الأولية

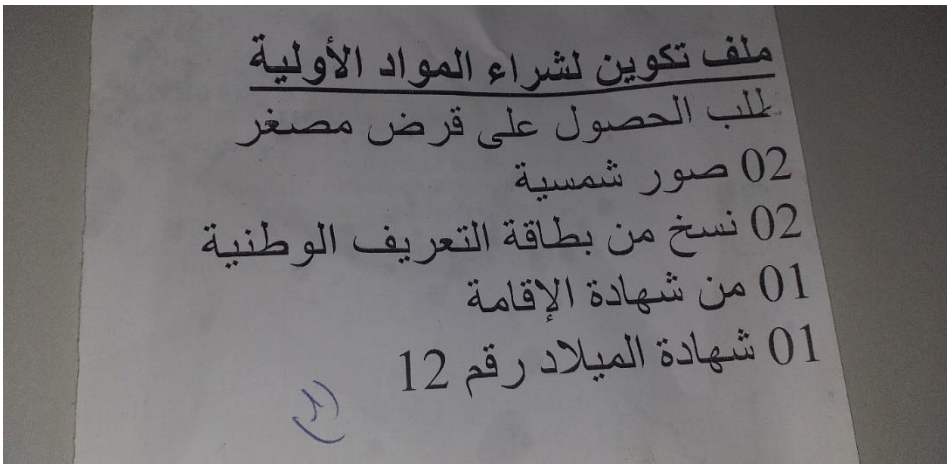
ملف تكوين لشراء المواد الأولية

طلب الحصول على قرض مصغر
02 صور شمسية
02 نسخ من بطاقة التعريف الوطنية
01 من شهادة الإقامة
01 شهادة الميلاد رقم 12

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة فرع مستغانم

الملحق رقم 13: قصة نجاح صاحب مشروع في مجال الصيد البحري لدى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

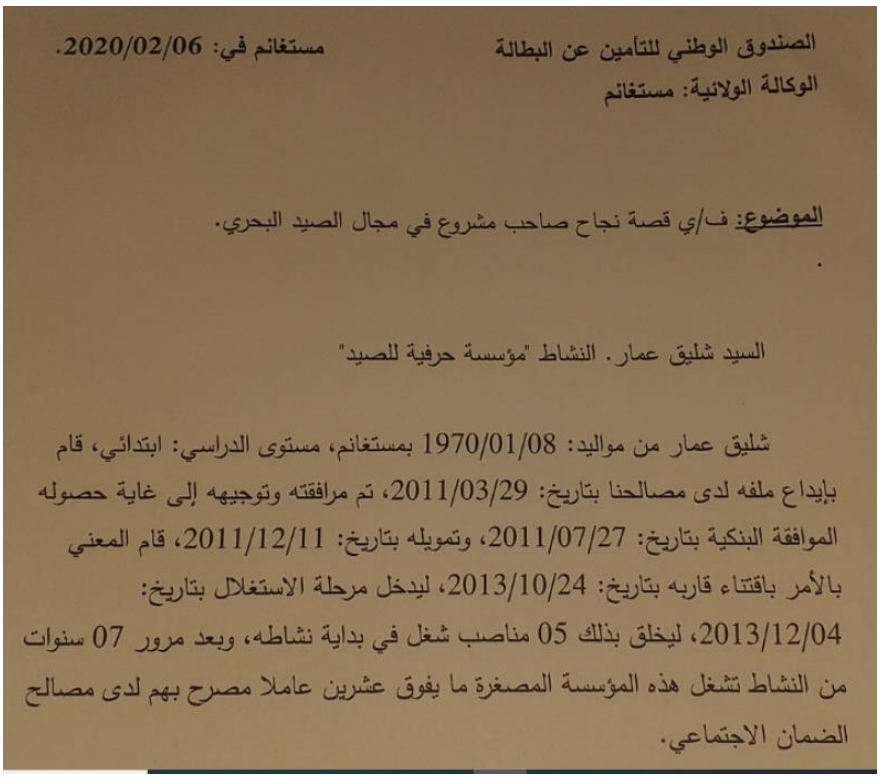

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مستغانم في: 2020/02/06.
الوكالة الولائية: مستغانم

الموضوع: ف/ي قصة نجاح صاحب مشروع في مجال الصيد البحري.

السيد شليق عمار. النشاط "مؤسسة حرفية للصيد"

شليق عمار من مواليد: 1970/01/08 بمستغانم، مستوى الدراسي: ابتدائي، قام بإيداع ملفه لدى مصالحنا بتاريخ: 2011/03/29، تم مرافقته وتوجيهه إلى غاية حصوله الموافقة البنكية بتاريخ: 2011/07/27، وتمويله بتاريخ: 2011/12/11، قام المعني بالأمر باقتناء قاربه بتاريخ: 2013/10/24، ليدخل مرحلة الاستغلال بتاريخ: 2013/12/04، ليخلق بذلك 05 مناصب شغل في بداية نشاطه، وبعد مرور 07 سنوات من النشاط تشغل هذه المؤسسة المصغرة ما يفوق عشرين عاملا مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي.

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة فرع مستغانم

الملحق رقم 14: شروط الالتحاق بالجهاز (30/50 سنة)

ا

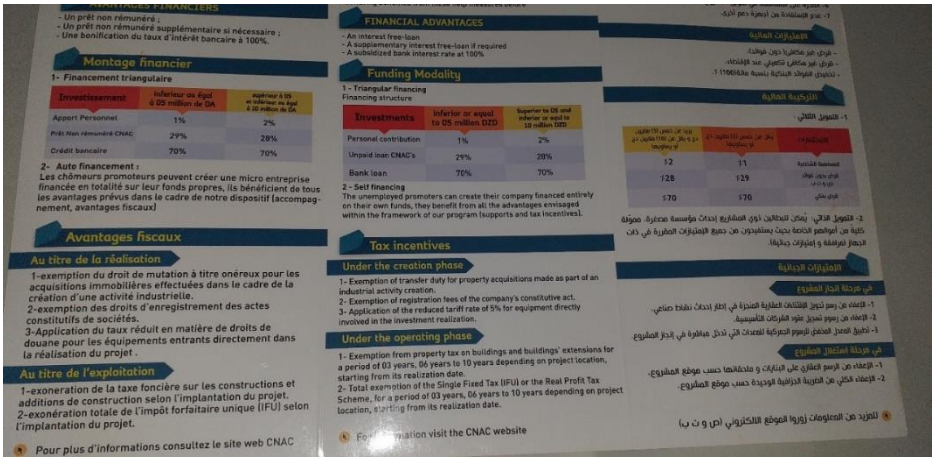

FINANCIAL ADVANTAGES
- An interest free-loan
- A supplementary interest free-loan if required
- A subsidized bank interest rate at 100%

Funding Modality
1 - Triangular financing
Financing structure

Investments	Inferior or equal to 05 million DZD	Superior to 05 and inferior or equal to 10 million DZD
Personal contribution	1%	2%
Unpaid loan CNAC's	29%	28%
Bank loan	70%	70%

2 - Self financing
The unemployed promoters can create their company financed entirely on their own funds, they benefit from all the advantages envisaged within the framework of our program (supports and tax incentives).

Tax incentives
Under the creation phase
1- Exemption of transfer duty for property acquisitions made as part of an industrial activity creation.
2- Exemption of registration fees of the company's constitutive act.
3- Application of the reduced tariff rate of 5% for equipment directly involved in the investment realization.

Under the operating phase
1- Exemption from property tax on buildings and buildings' extensions for a period of 03 years, 06 years to 10 years depending on project location, starting from its realization date.
2- Total exemption of the Single Fixed Tax (IFU) or the Real Profit Tax Scheme, for a period of 03 years, 06 years to 10 years depending on project location, starting from its realization date.

Montage financier
1- Financement triangulaire

Investissement	inférieur ou égal à 05 million de DA	supérieur à 05 et inférieur ou égal à 10 million de DA
Apport Personnel	1%	2%
Prêt Non rémunéré CNAC	29%	28%
Crédit bancaire	70%	70%

2- Auto financement :
Les chômeurs promoteurs peuvent créer une micro entreprise financée en totalité sur leur fonds propres, ils bénéficient de tous les avantages prévus dans le cadre de notre dispositif (accompagnement, avantages fiscaux)

Avantages fiscaux
Au titre de la réalisation
1-exemption du droit de mutation à titre onéreux pour les acquisitions immobilières effectuées dans le cadre de la création d'une activité industrielle.
2-exemption des droits d'enregistrement des actes constitutifs de sociétés.
3-Application du taux réduit en matière de droits de douane pour les équipements entrants directement dans la réalisation du projet .

Au titre de l'exploitation
1-exoneration de la taxe foncière sur les constructions et additions de construction selon l'implantation du projet.
2-exonération totale de l'impôt forfaitaire unique (IFU) selon l'implantation du projet.

Pour plus d'informations consultez le site web CNAC

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة فرع مستغانم

الملحق رقم 15 : دليل صاحب المشروع

المصدر: وشيقة مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

الملخـص:

تم في هذه الدراسة التطرق لموضوع آليات واستراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى فعالية ومساهمة هذه السياسات لترقية هذا النوع من المؤسسات،

وذلك بدراسة ثلاث هيئات وطنية هي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ANGEM الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر CNAC، فمن خلال حصيلة نشاط كل وكالة حسب فرعها بولاية مستغانم توصلنا الى أن هذه الوكالات لا تزال مساهمتها منخفضة نسبيا في الاستجابة لمتطلبات المحيط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التمويل ، اليات الدعم

:Abstract

This study has been conducted to explore the mechanisms and the strategies of financing and supporting the small medium enterprises in algeria and the extent of the effectiveness of these policies and their contribution in bettering and improving this type of entreprises through the examiniation of theree national small loans manadment agency, and the national fund of unemployment insurance ,this from the findings regarding the activeness of each of these committees at the level of the wilaya of mostaganem, we found that these committees still have a relatively low contribution rate in responding to the remuirements of the economic environment.

Key words:

Small and medium entreprises, financing , support mechanisms